وزارة العدل

قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
إدارة الإحصاء والبحوث

دراســـة مكتبيـــة تحليليـــة حـــول جرائـــم الأحداث

خلال الفترة من 2006م حتى 2015م

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت حفظه الله

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

معالي د . فالح عبد الله علي العزب
وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة

التعريفات المستخدمة بالدراسة

- دراسة قضايا جرائم الأحداث : هي دراسة مكتبية إحصائية لا تعتمد على عينة بحثية بل تعتمد على جانب نظري يعتمد على دراسات نظرية تاريخية تم إصدارها سابقاً أو حالياً ، وآخر يعتمد على جانب عملي مزود بالأرقام والإحصائيات للواقع العملي للظاهرة.
- الحدث : كل ذكراً أو أنثى لم يتجاوز تمام الثامنة عشر من العمر.
- الحدث المنحرف : كل حدث أكمل السنة السابعة من عمره ولم يتجاوز الثامنة عشر وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون.
- الجريمة : هي كل عمل يعاقب عليه بموجب القانون بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المشدد أو السجن وتكون متعمدة .
- الجنحة : عمل إجرامي (أصغر) ويعاقب عليها القانون بعقوبة أخف من عقوبة الجناية ولا تكون متعمدة ، والجنحة والجناية يتحدد نوعها بالعقوبة المقررة.
- القضايا المنظورة : هي القضايا التي يتم تحديد جلسة لها سواء كانت واردة لأول مرة أو من شهر سابق.
- القضايا المتصرف فيها : هي القضايا الواردة للنيابات والتي يتم الحكم فيها إما بالحفظ أو بالإحالة إلى المحكمة الكلية.
- قضايا قيد التصرف : هي قضايا النيابات التي لم يتم البت فيها أو التصرف فيها.
- معدل القضايا : نسبة ما وقع من قضايا منسوباً لكل 100.000 نسمة من السكان.
- نسبة التغير : مقدار التغير (الفرق بين سنتي المقارنة والأساس منسوباً إلى سنة الأساس).
- نسبة الإنجاز % : عدد القضايا المتصرف فيها على عدد القضايا المنظورة × 100.
- التوقعات : يتم باستخدام طرق رياضية إحصائية بواسطة برنامج إحصائي (Statgraphic) بإدخال عدد الحالات لسنوات عديدة سابقة ليتم تحديد العدد المتوقع للسنوات القادمة وذلك بين أقصى عدد وأدنى عدد بدرجة ثقة تصل إلى 95% حيث أن نسبة الخطأ لا تتجاوز 5% في التقديرات.

الفهرس

المحتويـــــــــات		الصفحة
المقدمة		7
أهمية الدراسة		8
الهدف من الدراسة		9
الجانب النظري		10
الجانب العلمي		21
جرائم الأحداث (جنح – جنايات)	أولاً: إجمالي جرائم الأحداث (جنح – جنايات)	23
	ثانياً: إجمالي معدلات قضايا جرائم الأحداث (جنح – جنايات) و مرتكبيها	27
جنح الأحداث	أولاً: إجمالي قضايا جنح الأحداث الواردة والمنظورة والمتصرف فيها	31
	ثانياً: قضايا جنح الأحداث الواردة حسب مجموعات الجرائم	35
	ثالثاً: قضايا جنح الأحداث المنظورة حسب مجموعات الجرائم	38
	رابعاً: قضايا جنح الأحداث المتصرف فيها حسب مجموعات الجرائم	41
	خامساً: عدد مرتكبي جرائم جنح الأحداث حسب الجنسية والنوع	44
	سادساً: عدد مرتكبي جرائم جنح الأحداث حسب النيابات	47
	سابعاً: عدد الأحكام الصادرة على مرتكبي جرائم جنح الأحداث بالمحكمة الكلية	50
	ثامناً: التوقعات المستقبلية لقضايا جنح الأحداث بأنواعها ولمرتكبي القضايا	53
جنايات الأحداث	أولاً: إجمالي قضايا جنايات الأحداث الواردة والمنظورة والمتصرف فيها	58
	ثانياً: قضايا جنايات الأحداث الواردة حسب مجموعات الجرائم	62
	ثالثاً: قضايا جنايات الأحداث المنظورة حسب مجموعات الجرائم	65
	رابعاً: قضايا جنايات الأحداث المتصرف فيها حسب مجموعات الجرائم	68
	خامساً: عدد مرتكبي جرائم جنايات الأحداث حسب الجنسية والنوع	71
	سادساً: عدد مرتكبي جرائم جنايات الأحداث حسب النيابات	75
	سابعاً: عدد الأحكام الصادرة على مرتكبي جرائم جنايات الأحداث بالمحكمة الكلية	78
	ثامناً: التوقعات المستقبلية لقضايا جنايات الأحداث بأنواعها ولمرتكبي القضايا	81
أهم النتائج		85
الخلاصة و التوصيات		90

المقـــدمـــة

انحـراف الأحـداث ظـاهرة اجتماعيـة تعـاني منهـا كافـة المجتمعـات الإنسـانية فـي الوقـت الحـالي، حيـث أثـارت هـذه المشـكلة قلـق غالبيتهـا كمشـكلة اجتماعيـة ذات خطـورة ، وذلـك نتيجـة للواقـع الحـالي لتلـك المجتمعات وأثر المتغيرات والتحديات عليها ، حيث أثّرت هذه الظاهرة على القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع ، فأصبح هؤلاء الأبنـاء عـاجزين عـن تحقيـق التوافـق الاجتمـاعي الـذي يقبلـه المجتمـع ويعيشوا فيه ، ولعل ما ضاعف الاهتمام بانحراف الأحداث سببه أن هذا الانحـراف يعـد المـدخل الـواقعي لمواجهـة مشـكلة الجريمـة بالمجتمعـات الحديثة.

كما تقدم الكويت الرعاية الاجتماعية لأبنائها من خلال دور الرعاية الاجتماعية والتي تقوم برعاية الأحداث الجانحين الذين يتسم سلوكهم بشدة الانحراف ولا تجدي التعابير العلاجية الأخرى في تعديل سلوكياتهم ، وذلك من خلال تقديم برامج اجتماعية وأنشطة تحددها اللوائح والنظم الداخلية للدار بما يتفق مع السياسة العامة لرعاية الأحداث الجانحين ، وتشمل تلك البرامج أوجه الرعاية الاجتماعية والنفسية والتعليمية والدينية والتأهيلية والأنشطة اليومية وذلك للعمل على إحداث تغييرات في شخصياتهم تتعلق بقدراتهم على التوافق مع أنفسهم ومع الآخرين.

ولا يختلف مجتمعنا الكويتي عن كافة المجتمعات الإنسانية في معاناته من هذه الظاهرة ، وتقديم الحلول لمواجهتها والوقاية منها والتصدي لها على كافة المستويات ، وقد تم حالياً إنشاء محكمة خاصة بالأحداث تقوم بتناول قضاياهم ومعالجتها من خلال خبراء إخصائيين اجتماعيين ترشحهم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وذلك لتقويم سلوكهم ليتمكنوا من العودة إلى المجتمع أفراداً أسوياء.

أهميـــــة الدراســـة

تحتل ظاهرة انحراف الأحداث مكانة هامة لما تثيره من مشكلات اجتماعية واقتصادية ونفسية وتربوية وقانونية تؤثر على عملية التنمية الاجتماعية وتهدر الطاقات والإمكانيات المادية مما يدعو إلى ضرورة وضع استراتيجية عامة لمواجهة تلك الظاهرة من خلال ما تتوصل إليه نتائج الدراسات العلمية التي تشير إلى العوامل المسببة لحدوث ظاهرة انحراف الأحداث بحثاً عن الحلول المناسبة وتنمية القدرات من خلال التعامل معها والتحكم في قدرة الشباب وتوجيهها الوجهة السليمة واقتراح الحلول التي تكفل حماية النشء من الانحراف.

- وتحدد أهمية الدراسة فيما يلي :

1) رصد ظاهرة جرائم الأحداث خلال العشر سنوات السابقة 2006 – 2015م من خلال عرض الإحصائيات الخاصة بقضايا الأحداث (جنح – جنايات) ومرتكبيها والأحكام الصادرة بحقهم.
2) التنبؤ بأعداد جرائم الأحداث (جنح – جنايات) ومرتكبيها خلال الخمس سنوات القادمة 2016 – 2020م.
3) التعرف على أسباب حدوث ظاهرة انحراف الأحداث بالمجتمع الكويتي وتقديم المقترحات للاستفادة منها في وضع خطط لرعاية الأحداث وطرق العلاج.
4) التوصل إلى نتائج تفيد في مواجهة هذه الظاهرة وتعمل على تسهيل العمل في اتخاذ القرار لوضع حلول مستقبلية لهذه الظاهرة.

- وسيتم تناول ومعالجة موضوع الدراسة من جانبين :

1) الجانب النظري بغرض التوصل إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدراسة.
2) الجانب العلمي من خلال جمع وتحليل وتفسير البيانات وصولاً إلى مؤشرات لها قيمتها ودلائلها العملية بما يؤدي إلى الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها.

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على ظاهرة انحراف الأحداث والأسباب المؤدية لها وطرق مواجهتها للوقاية منها والتخفيف من وطأتها ، من خلال التعرف على أثر الأسرة والمجتمع والمدرسة وكذلك وسائل الإعلام على الأحداث ، وربط العوامل المسببة لانحراف الأحداث بعمليات التنشئة الاجتماعية التي يتعرضون لها وتوجيهها الوجهة السليمة وذلك من خلال تنمية قدرة الحدث على التعامل مع ظروف حياته المختلفة وتكيفه معها ومع الآخرين ، وترسيخ المعايير والقيم في نفوسهم للإسهام في عملية الضبط الاجتماعي لسلوكياتهم داخل وخارج الأسرة.

وتقوم الدراسة بإلقاء الضوء على جرائم الأحداث خلال الفترة 2006-2015م ، والتنبؤ بأعداد قضايا ومرتكبي جرائم الأحداث خلال الخمس أعوام القادمة 2016-2020م حيث تمثل الدراسة قيمة علمية وعملية نتوصل من خلالها إلى نتائج تفيد في مواجهة هذه الظاهرة وتعمل على تسهيل عملية اتخاذ القرار نحو الحد من هذه الجرائم.

أولاً:

الجانب النظري

الأسباب التي تدفع إلى انحراف الشباب

الشباب هم أساس قوة ونهوض أي مجتمع فبصلاحهم يصلح المجتمع ويزدهر ، وبفسادهم ينهار ويصبح عاجزاً من التطور والتقدم في جميع مجالات الحياة ، لذا يجب تربيتهم وإنشائهم تربية سليمة وخالية من أي خلل يؤثر على مستقبلهم وخاصة من مرحلة المراهقة والتي تعتبر من أصعب المراحل التي يمر بها الشباب لأنهم يتعرضون لتغيرات عديدة من الناحية الجسمية والفكرية والعقلية ، لذا يجب أن تكون عليهم رقابة من قبل ذويهم وتوجيههم الوجهة الصحيحة والتي تجنبهم السير في طريق الانحراف والضياع.

وهناك الكثير من الشباب الذي يعانون من العيش بضياع وانحراف في جميع سلوكيات حياتهم ولهذا الانحراف العديد من الأسباب منها نلخصها فيما يلي:

أولاً : الظروف الأسرية المؤثرة على انحراف الشباب :

الأسرة هي المسؤولة عن أبنائها لذلك لابد أن تتحمل المسئولية الملقاة على عاتقها من مراعاة نمو الطفل جسدياً وصحياً ونفسياً وأخلاقياً ، ولذلك لها دور حيوي كبير ومهم وبالغ الخطورة ، ومن الأسباب المؤثرة ما يلي :

1) طـــــــــلاق الوالـــــــــدين
2) عمـــــل الوالـــــدين وغيابهمـــــا
3) تعـــــــــدد الزوجـــــــــات
4) كثـــــرة عـــــدد أفـــــراد الأســـــرة
5) انخفـــــاض دخـــــل الأســـــرة
6) تـــدني المســـتوى التعليمـــي للأســـرة
7) انخفـــــاض المصـــــروف للأبنـــــاء
8) ارتفـــــاع المصـــــروف للأبنـــــاء

ثانياً : الأسباب والعوامل المدرسية التي تدفع الطالب إلي الانحراف:

أيضاً من الأسباب التي المؤدية لانحراف الشباب ، فشل المؤسسات التربوية في تنشئتهم كما أن فشل المدرسة في أداء هذا الدور قد يؤدي بالمتعلم إلى الفشل الذي يؤدي بدوره إلى الإحباط وعدم القدرة على التحصيل العلمي مما يعرضهم إلى الانحرافات السلوكية والجنوح إلى الإجرام.

لذا فإن المطلوب من المدرسة أن تمد خطوط الاتصال مع البيت وتنبيه الأسرة أو أولياء الأمور واطلاعهم على أي خلل أو انحراف في مسار الطالب التعليمي أو السلوكي ، بهدف المشاركة في عملية التقويم أو التوجيه واستمرار عملية المتابعة انطلاقاً من المسئولية الاجتماعية والأخلاقية للمدرسة ومن الأمور المسببة لانحراف الطلبة ما يلي :

1) **الغياب المتكرر عن المدرسة**
2) **عدم توافر أنشطة محببة بالمدرسة**
3) **عدم تقبل جو المدرسة والهروب منها**
4) **مخالطة زملاء السوء بالمدرسة**
5) **عدم تعاون البيت مع المدرسة في متابعة سلوك ومستوى الطالب**

ثالثاً : أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتسبب في انحراف الشباب :

الأسرة هي منبع إشباع حاجات الأبناء الاجتماعية والنفسية والمادية وفيها يؤكد ذاته ويشعر فيها بالتقدير الاجتماعي ويستمد منها استقراره النفسي ، ومن ثم فإن عملية التنشئة الاجتماعية للحدث إذا ما تعرضت للخلل فإن ذلك يؤثر تأثيراً مباشراً وخطيراً في شخصيات الأبناء ويظهر بصورة واضحة في سلوكهم المنحرف .

● **مثـــــل:**

1) القســـوة والشـــدة فـــي المعاملـــة
2) التمييـــز فـــي المعاملـــة بـــين الأبنـــاء
3) الإهمـــــــــال واللامبـــــــــالاة
4) عـــدم الســـماح بالمناقشـــة وإبـــداء الـــرأي
5) كثـــرة اللـــوم والتأنيـــب والتـــوبيخ
6) عـــدم الاهتمـــام بمعرفـــة نوعيـــة الأصـــدقاء
7) التســـتر علـــى أخطـــاء الأبنـــاء
8) عـــدم الاهتمـــام بالجانـــب الترفيهـــي للأســـرة
9) التـــــدليل الزائـــــد والتســـــاهل.
10) عدم الرقابة على استعمال الهواتف والتلفاز
11) ضـــــعف الاهتمـــــام الـــــديني والأخلاقـــــي فـــــي توجيـــــه الأبنـــــاء

رابعاً : أثر وسائل الإعلام في المساعدة على انحراف الشباب :

فيما يتعلق بوسائل الإعلام فهي من أخطر الوسائل المؤثرة في نفوس وعقول الشباب وتكمن هذه الخطورة بدخول الإعلام لكل بيت في كل وقت ودون استئذان ، كما إن الانفتاح الإعلامي على قنوات فضائية مختلفة وعلى ثقافات وقيم متعددة تخالف ثقافتنا العربية والإسلامية يؤدي إلى تقليد أبنائنا ومحاكاتهم لما يشاهدون مما بات يهدد أخلاقيات وقيم أبنائنا.

● **مثـــــل:**

1) مشاهدة أفلام العنف .
2) الموضوعات والصور المثيرة في المجلات والصحف.
3) عدم رقابة القنوات الفضائية.
4) عدم وجود برامج تربوية ثقافية هادفة توجه الشباب.

خامساً : العوامل الذاتية المؤثرة في انحراف الأحداث :

أن قدرة الحدث على مواجهة ظروف الحياة المستفزة ترجع إلى امكانياته الذاتية واستعداده ولكن ثمة دوافع ورغبات كامنة في نفس الحدث تخالف العادات والتقاليد التي يتمسك بها المجتمع وتقوم هذه الدوافع بالضغط على الحدث ليحقق لها الاشباع ، والعوامل الذاتية سواء كانت جسدية أو نفسية في حال اضطرابها تنعكس على سلوك الحدث بصورة سلبية وتؤدي إلى ممارسة السلوك الإنحرافي.

- **مثـــــل:**

1) الميل للمغامرة والتجربة .
2) الرغبة في جذب انتباه الآخرين .
3) إثبات الرجولة (الذات) .
4) سرعة الغضب والميول العدوانية.
5) الإحساس بالنقص .
6) حب التملك والأنانية .
7) الفشل الدراسي .
8) الشعور بعدم الأمان .
9) سهولة الانقياد للآخرين .
10) الشعور بالاضطهاد .
11) عدم التمييز بين الخطأ والصواب.
12) عدم إدراك عواقب الأمور .
13) ضعف الوازع الديني أو الأخلاقي.
14) ضعف الإرادة (صعوبة التحكم في الرغبات).

المقـتـرحـــات

لابد للعلاج أن يتناول أسباب الانحراف ويزيل الدواعي التي أدت إليها وذلك بعرض بعض المقترحات الخاصة بما تم ذكره من أسباب سابقة في الجانب النظري .

أولاً : في مجال دور الأسرة لمواجهة الظروف الأسرية والإنحراف:

1) تـوفير بيئـة عائليـة مناسـبة يسـودها الحـب والوئـام مـن خـلال زرع القـيم الدينيـة والاجتماعية الصحيحة ، وتقوية القيم الأسرية بين أعضائها.

2) اهتمـام الأسـرة الكويتيـة بـدورها برعايـة أبنائهـا ومتـابعتهم وحمـايتهم ممـا قـد يتعرضون له من انحراف مع تنمية الوازع الديني لهم .

3) توعية الشباب قبل الإقدام على تجربة الزواج وحثهم على حسن اختيار شريكة الحياة.

4) التوصـية لجهـات الاختصـاص بتشـجيع الأمهـات العـاملات وتقليـل سـاعات غيابهـا عن طفلها.

5) رقابـة الأسـرة علـى مشـاهدات الأبنـاء لبـرامج الفضـائيات ووجـوب مشـاركتهم لمناقشة الموضوعات والأحداث المغايرة لثقافة مجتمعنا.

ثانياً : دور العوامل المدرسية لمواجهة الانحراف :

1) ضرورة اهتمام المدرسة بالطلبة الهاربين من مدارسهم وبحث ودراسة ظروفهم الاجتماعية والنفسية والعمل على توجيه المتعثرين إلى التدريب المهني الذي يوافق قدراتهم وميولهم.
2) أن تعمل المدارس على إشباع حاجات الطلاب من الأمن والتقدير الاجتماعي وتوكيد الذات وتنمية المواهب والقدرات الإبداعية لدى الطلبة بجانب التحصيل العلمي.
3) تدعيم المدارس بعدد كاف من الاختصاصين والمرشدين التربويين والنفسيين والاجتماعيين بحيث يتناسب مع أعداد الطلبة.
4) أن تمتد الجهود الإرشادية التي يقوم بها الأخصائي في المدرسة على مستوى المناطق والمحافظات إلى أسر الطلبة من خلال الندوات والمحاضرات واجتماعات الآباء مع المعلمين لطرح القضايا المتعلقة بالطلبة ومعالجة المشكلات السلوكية.
5) عمل دورات للمدرسين في مجال التفاعل الاجتماعي مع الطلبة.
6) تشكيل لجان في وزارة التربية من المختصين لإعادة النظر في المناهج المدرسية بحيث تحتوي على أعلى القيم والأنماط السلوكية السوية ، مع إدخال مادة الوقاية من الانحراف والجريمة في المناهج التعليمية .
7) إجراء الفحوصات الطبية والتحاليل المعملية دورياً (كل سنة على أقل تقدير) لجميع طلاب المدارس من سن (14) سنة فما فوقها للتأكد من خلوها من الإدمان أو التعاطي واكتشاف الحالات وعلاجها مبكراً على اعتبار ما أثبتته الدراسات العديدة من أن هذه السن هي بداية للتعاطي والإدمان.

ثالثاً : في مجال أساليب التنشئة الاجتماعية ومواجهة الانحراف :

1) تدعيم دور الأسرة في القيام بوظيفتها الأساسية في التنشئة الاجتماعية والدينية للأبناء حيث لا بديل عنها للقيام بذلك الدور الحيوي.
2) أهمية توعية الآباء والمربين بالأساليب التربوية والنفسية السليمة عند تربية الأبناء والتعامل معهم عن طريق عقد الندوات لمناقشة مشاكل الأحداث والتعرف على وسائل الوقاية والعلاج وللاستفادة قدر الإمكان .
3) تكثيف برامج التوعية والإرشاد للأحداث ولأسرهم لعدم الوقوع بالمشاكل وكيفية التغلب عليها .
4) بث روح التعاون وحب الوطن والمصلحة العامة في نفوس الأبناء ومراقبتهم بشكل غير مباشر من قبل الأسرة والمعلم وتوجيههم وإرشادهم .
5) إعادة النظر في نظام الجمعيات الأهلية ذات النشاط الاجتماعي ومراكز تنمية المجتمع وتفعيل دورهما والتنسيق بينهما لتضافر الجهود .
6) إعادة النظر في نظام الأندية الرياضية بحيث تكون أكثر فعالية في جذب الشباب وسد فراغهم وبخاصة في أوقات العطل الصيفية.
7) تطوير طرق العلاج النفسي للمدمنين والمتعاطين للمخدرات ، وباعتماد جلسات الإرشاد النفسي التخصصي .

رابعاً : دور وسائل الإعلام لمواجهة الانحراف :

1) أن تركز وسائل الإعلام بخاصة التلفزيون على إبراز القيم الاجتماعية الإيجابية عن طريق تكثيف البرامج التربوية الدينية والاجتماعية والثقافية.
2) الرقابة الجادة على جميع وسائل الإعلام للمحافظة وحماية العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية والدينية لوقاية الشباب.
3) طباعة كتيبات وبروشورات لتوعية الشباب من الانحرافات السلوكية.
4) إعداد برامج الوقاية والعلاج للانحرافات والسلوكيات الشاذة على أيدي متخصصين وبث البرامج التوعوية والثقافية الجاذبة ونبذ العنف والتطرف في كل ما يطرح ومقاومة كل من شأنه فساد عقول الشباب .
5) العمل على إنشاء قناة فضائية هادفة للشباب تحاكي ثقافتهم ومتطلباتهم.

خامساً : مراكز الرعاية الاجتماعية للأحداث :

1) التأكد من سبل الرعاية الاجتماعية للأحداث داخل المؤسسات من أنها ساهمت إلى حد كبير في تغيير سلوكياته المنحرفة نحو الاستفادة من وسائل إعادة تقييمهم والابتعاد عن الانحراف وأن يعودوا إلى المجتمع عناصر صالحة.
2) وجوب متابعة الرعاية للأحداث المفرج عنهم ومساعدتهم على الاستمرار بالسلوكيات الإيجابية والانخراط والاندماج بالمجتمع مرة أخرى ورفع الإحباط عنهم.
3) توفير الإمكانيات المادية للمعدات والاحتياجات والمواد الخام سواء للأحداث أو العاملين بمؤسسات دور الرعاية للاستفادة منها وعمل برامج تدريبية للعاملين الأكفاء وتأهيلهم وتدريبهم واطلاعهم على الحديث دائماً .

سادساً : دور العوامل الذاتية في مواجهة الانحراف :

1) أن تقوم الأسرة بإتباع الأساليب الصحيحة في التربية وتنشئة الأبناء على حسن الخلق والفضيلة واتباع تعاليم الدين الإسلامي.

2) أن تشارك المكاتب الاستشارية الحكومية والأهلية المعنية بالعمل النفسي والاجتماعي في تبصير الأسرة بأسلوب التعامل مع الأبناء في مراحلهم العمرية المختلفة عن طريق إنشاء مراكز للخط الساخن والاستماع .

3) التوسع في إنشاء المراكز الشبابية والأندية القادرة على امتصاص طاقات الشباب واستثمار أوقات فراغهم للبعد عن الانحراف.

4) تشجيع الشباب على العمل الحرفي والمهني وإشراكهم في المشروعات الصناعية البسيطة بما يشعرهم بالفخر والنجاح والقدرة على الإنجاز.

5) توسيع دائرة توظيف طاقات الشباب في الأعمال التطوعية أو بمقابل خلال العام الدراسي أو خلال العطل مثل جولات النظافة والمحافظة على البيئة.

6) توفير خدمات علاجية نفسية وإرشادية في شكل عيادات أو مكاتب إرشادية حكومية تضم متخصصين مؤهلين للمشكلات التي يعاني منها الشباب عامة والأحداث خاصة مثل الفراغ والإدمان والتعصب.

سابعاً : الجهات المعنيّة ذات الاختصاص :

1) دعوة الجهات المعنيّة إلى التركيز على المجهودات والتدابير الوقائية من الجريمة والانحراف قبل حدوثه (الداخلية / التربية / الأوقاف / الشؤون/ الاعلام /هيئة الشباب والرياضة).
2) العمل على تطوير التشريعات الوضعية والنظم السائدة بما يتناسب والشريعة الإسلامية لتشمل الجانب الوقائي.
3) ضرورة مراعاة التطوير والتحديث المستمر لأساليب وطرق وأدوات وآليات الوقاية المبكرة بما يتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات بصفة عامة والمجتمع الكويتي بصفة خاصة .
4) العمل على تطوير وتحديث النظم الرقابية لجميع الأجهزة المعنيّة بالدولة ذات الصلة بالعقاقير الطبية لمنع انتشار المخدرات والإدمان عليها.
5) على الحكومة دور بالغ الأهمية في توفير كل ما يشغل فراغ هذه الفئة العمرية لكل ما هو مفيد ونافع .
6) إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الخاصة بالأحداث من خلال متخصصين في هذا المجال للاستفادة منها في مواجهة المشكلة وبما يتناسب واحتياجاتهم الوقائية والعلاجية .

ثانياً:

الجانب العلمي

جـرائـم الأحـداث

(جنح - جنايات)

أولاً : إجمالي قضايا جرائم الأحداث (جنح – جنايات) الواردة للنيابات والمنظورة والمتصرف فيها:

يتناول الجدول التالي إجمالي عدد قضايا جرائم الأحداث (جنح – جنايات) الواردة والمنظورة والمتصرف فيها، وذلك لتوضيح تطورها خلال الفترة 2006 - 2015م مع حساب نسبة الإنجاز لها وذلك كما يلي :

ملاحظة : نسبة الإنجاز هي نسبة القضايا المتصرف فيها إلى القضايا المنظورة.

جدول (1) إجمالي عدد قضايا جرائم الأحداث (جنح – جنايات) الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة 2006 – 2015م

نوع القضية / السنوات	القضايا الواردة	القضايا المنظورة	القضايا المتصرف فيها			قضايا قيد التصرف	نسبة الإنجاز
			احالة للكلية	حفظ	المجموع		
2006	2347	2301	1949	287	2236	65	%97.2
2007	2652	2731	2361	265	2626	105	%96.2
2008	1770	1734	1330	318	1648	86	%95.0
2009	1853	1906	1544	290	1834	72	%96.2
2010	1618	1633	1271	289	1560	73	%95.5
2011	1283	1330	1005	248	1253	77	%94.2
2012	1183	1203	847	291	1138	65	%94.6
2013	1885	1885	1572	247	1819	66	%96.5
2014	1514	1561	1265	246	1511	50	%96.8
2015	1765	1734	1294	436	1730	4	%99.8
الإجمالي الكلي	17870	18018	14438	2917	17355	663	%96.3

شكل (١) إجمالي عدد قضايا جرائم الأحداث (جنح – جنايات) الواردة والمنظورة والمتصرف فيها
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

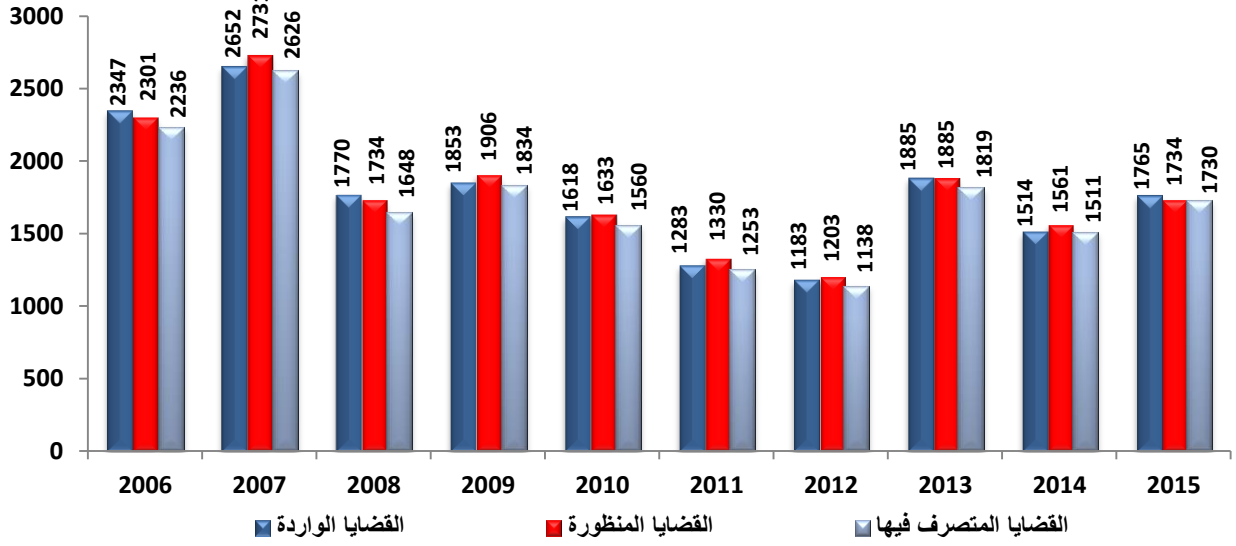

شكل (٢) نسبة الإنجاز لإجمالي عدد قضايا جرائم الأحداث (جنح - جنايات)
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

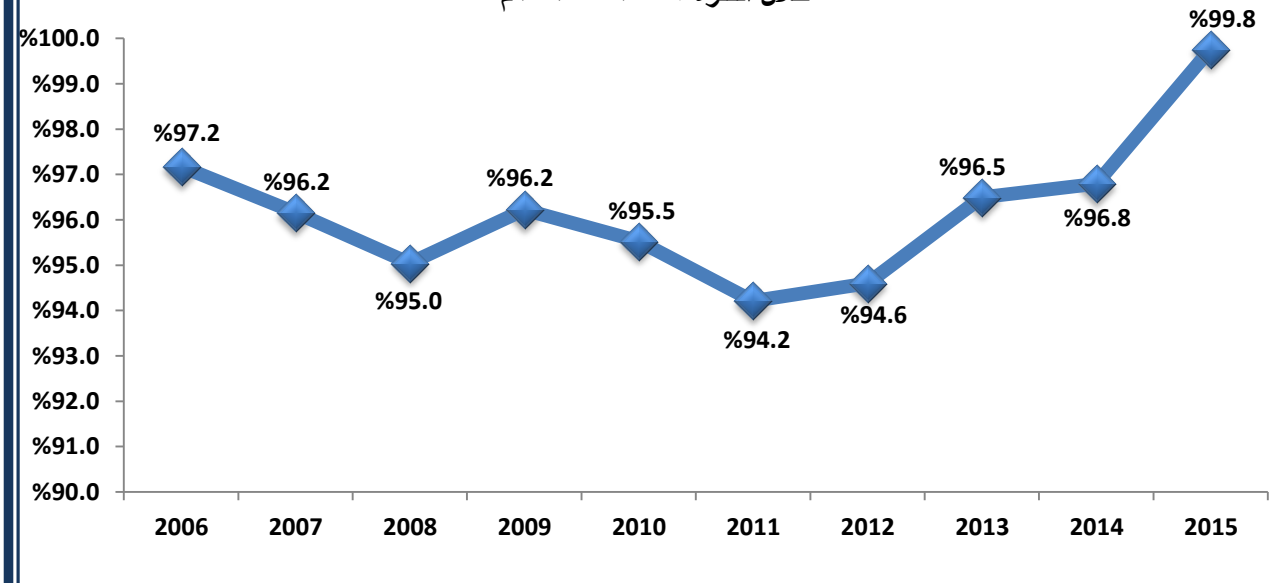

من جدول (1) وشكل (1) و (2) السابقين يتضح ما يلى:

شهدت القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها انخفاضاً وارتفاعاً بشكلٍ عام ومترابط خلال الفترة 2006 - 2015م ، وهذا نتيجة للتغيرات الحضارية السريعة وتأثير المجتمعات الأخرى في مجتمعنا ، ويمكن تفصيل ذلك وفقاً للآتي:

1) حسب القضايا الواردة:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا الواردة (17870) قضية خلال فترة الدراسة.
- جاء عام 2007م كأعلى الأعوام من حيث نسبة عدد القضايا حيث بلغت (14.8%) ، يليها عام 2006م بنسبة (13.1%).
- بينما جاء عام 2012م بأقل عدد من القضايا الواردة وبنسبة (6.6%) خلال نفس الفترة.
- ثم عاود الارتفاع مرة أخرى في عام 2013م بنسبة (10.5%) لتعاود الانخفاض في عام 2014م ثم الارتفاع مجدداً عام 2015م ، وهذه المؤشرات خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة تشير إلى ارتفاع نسبة القضايا الواردة ، وهذا يوجب مواجهة هذه الظاهرة بالتصدي لها على كافة المستويات والاهتمام بهذه الفئة.

2) حسب القضايا المنظورة:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المنظورة (18018) قضية خلال فترة الدراسة.
- جاء عام 2007م الأعلى في عدد القضايا المنظورة من بين الأعوام خلال الفترة المحددة بعدد (2731) قضية وبنسبة (15.2%).
- وفي المقابل جاء عام 2012م الأقل في عدد القضايا وبنسبة (6.7%).
- ثم عاود الارتفاع مرة أخرى في عامي 2013م و 2015م بنسبة (10.5%) و(9.6%) على الترتيب.

3) حسب القضايا المتصرف فيها:

- بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المتصرف فيها (17355) قضية خلال فترة الدراسة.
- وكما في القضايا الواردة والمنظورة نلاحظ أن عام 2007م جاء بأعلى عدد للقضايا المتصرف فيها ، حيث بلغ (2626) قضية وبنسبة (15.1%) من الإجمالي الكلي للقضايا المتصرف فيها خلال الفترة.
- وكذلك جاءت أقل القضايا عدداً في عام 2012م بعدد (1138) قضية ، وبنسبة (6.6%) من الإجمالي الكلي للقضايا المتصرف فيها.

4) حسب نسبة الإنجاز:

- بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية (96.3%) خلال فترة الدراسة.
- شهدت نسبة الإنجاز ارتفاعاً متواصلاً خلال الخمس أعوام الأخيرة من بداية عام 2011م حتى عام 2015م بالنسب التالية (94.2%، 94.6%، 96.5%، 96.8%، 99.8%) على الترتيب ، حيث جاءت أعلى نسبة إنجاز في عام 2015م بنسبة (99.8%).
- انخفضت نسبة الإنجاز خلال فترتين ، الفترة الأولى من عام 2006 حتى عام 2008م، والفترة الثانية خلال الأعوام 2009 - 2011م ، وجاء بينهما ارتفاعاً بسيطاً في عام 2009م.
- جاءت أقل نسبة إنجاز في عام 2011م بنسبة (94.2%).

ثانياً : إجمالي معدلات قضايا جرائم الأحداث (جنح – جنايات) الواردة للنيابات ومرتكبيها:

جدول (2) معدلات قضايا جرائم الأحداث (جنح – جنايات) الواردة للنيابات ومرتكبيها لكل 100,000 نسمة من السكان خلال الفترة 2006 – 2015م

نوع القضية / السنوات	عدد السكان	القضايا الواردة			مرتكبي الجرائم		
		عدد القضايا	معدل القضايا	التغير في معدل القضايا	عدد المرتكبين	معدل المرتكبين	التغير في معدل المرتكبين
2006	3051845	2347	77	-	3431	112	-
2007	3328136	2652	80	3	4151	125	13
2008	3385540	1770	52	28-	2968	88	37-
2009	3442945	1853	54	2	3618	105	17
2010	3566437	1618	45	9-	3180	89	16-
2011	3632009	1283	35	10-	2499	69	20-
2012	3806643	1183	31	4-	2403	63	6-
2013	3891929	1885	48	17	3105	80	17
2014	4039445	1514	37	11-	2614	65	15-
2015	4183658	1765	42	5	3091	74	9

شكل (٣) معدلات قضايا جرائم الأحداث (جنح - جنايات) الواردة للنيابات لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

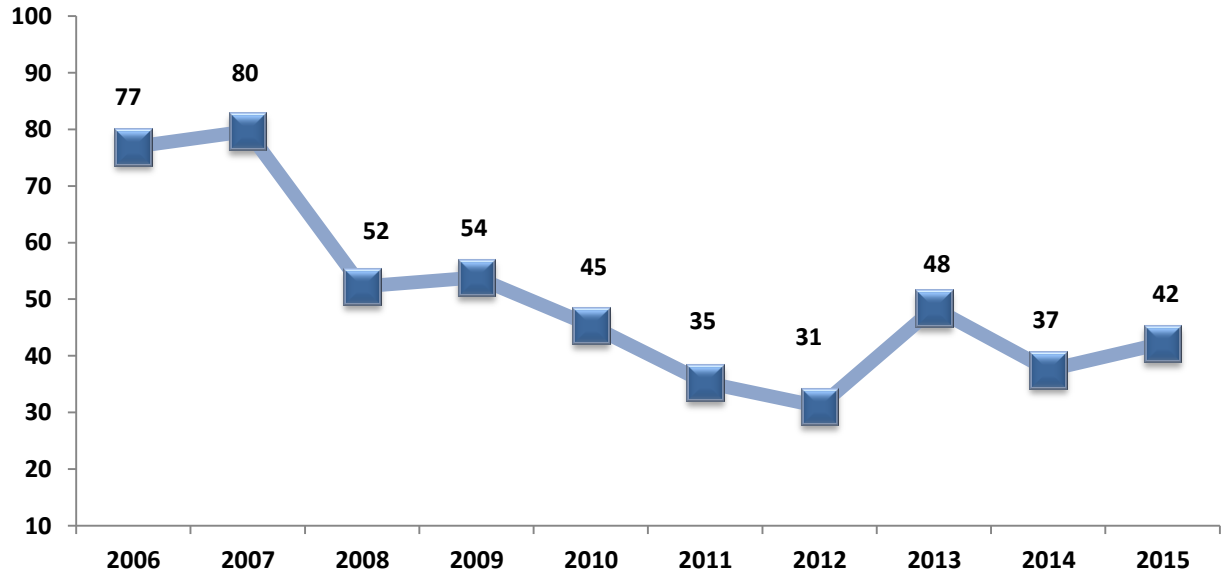

شكل (٤) معدلات مرتكبي قضايا الأحداث (جنح - جنايات) لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

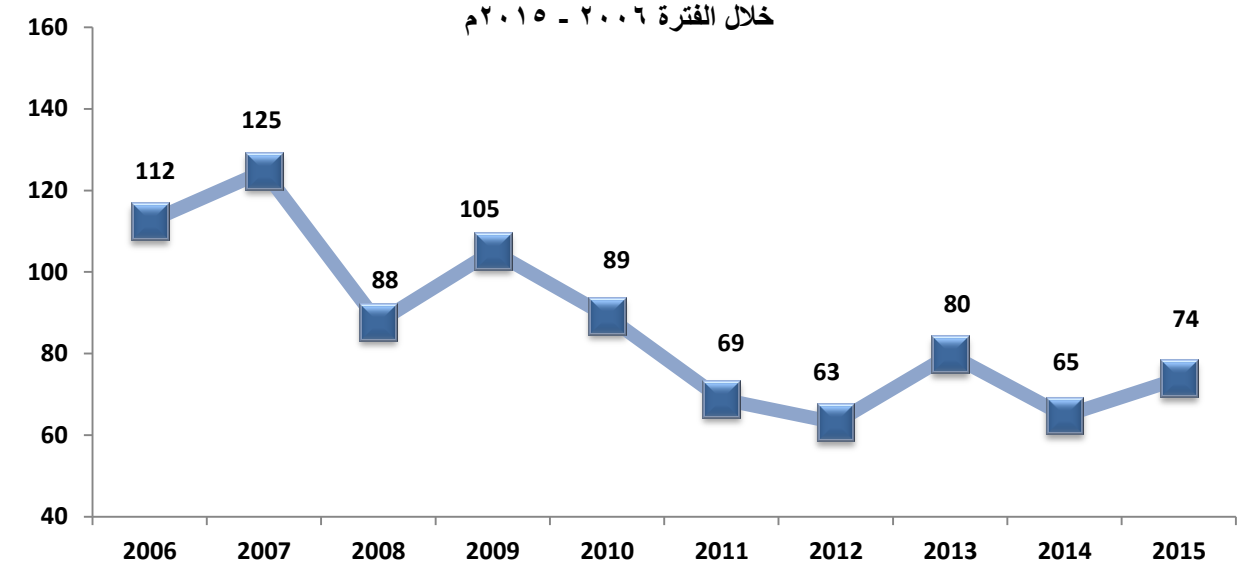

من جدول (2) وشكل (3) و (4) السابقين يتضح ما يلي:

1) حسب معدل القضايا الواردة:

- انخفض معدل القضايا الواردة للنيابات لكل 100,000 نسمة من السكان بشكل عام خلال فترة الدراسة ، من (77) قضية في عام 2006م إلى (42) قضية في عام 2015م ، بفارق (35) قضية ، وكان أكثر انخفاض للمعدل خلال الفترة من 2007م إلى 2008م بعدد (28) قضية .
- وعلى العكس من ذلك ارتفع المعدل في بعض الأعوام حيث جاء أعلاه خلال الفترة من 2012م إلى 2013م بعدد (17) قضية لكل 100,000 نسمة من السكان.

2) حسب معدل مرتكبي الجرائم:

- انخفض معدل مرتكبي الجرائم لكل 100,000 نسمة من السكان بشكل عام خلال فترة الدراسة ، من (112) متهم في عام 2006م إلى (74) متهم في عام 2015م بفارق (38) متهم ، وكان أكثر انخفاض للمعدل خلال الفترة من 2007م إلى 2008م بعدد (37) متهم.
- وعلى العكس من ذلك ارتفع المعدل في بعض الأعوام حيث جاء أعلاه خلال الفترتين من 2008م إلى 2009م ومن 2012م إلى 2013م بعدد (17) متهم لكلٍ منهما ، وذلك لكل 100,000 نسمة من السكان.

جرائـم الأحداث

(جـنـــح)

أولاً: إجمالي قضايا جنح الأحداث الواردة للنيابات والمنظورة والمتصرف فيها:

ملاحظة: نسبة الإنجاز هي نسبة القضايا المتصرف فيها إلى القضايا المنظورة.

جدول (3) إجمالي عدد قضايا جنح الأحداث الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة 2006 – 2015م

نوع القضية / السنوات	القضايا الواردة		القضايا المنظورة		القضايا المتصرف فيها		نسبة الإنجاز
	عدد القضايا	نسبة التغير من عام لآخر	عدد القضايا	نسبة التغير من عام لآخر	عدد القضايا	نسبة التغير من عام لآخر	
2006	2012	-	1998	-	1969	-	%98.0
2007	2256	%12.1	2284	%14.3	2251	%14.3	%98.6
2008	1411	%37.5-	1396	%38.9-	1359	%39.6-	%97.3
2009	1482	%5.0	1492	%6.9	1454	%7.0	%97.5
2010	1281	%13.6-	1292	%13.4-	1250	%14.0-	%96.7
2011	1026	%19.9-	1055	%18.3-	1006	%19.5-	%95.4
2012	931	%9.3-	942	%10.7-	892	%11.3-	%94.7
2013	1576	%69.3	1562	%65.8	1516	%70.0	%97.1
2014	1241	%21.3-	1270	%18.7-	1235	%18.5-	%97.2
2015	1497	%20.6	1459	%14.9	1455	%17.8	%99.7
الاجمالي	14713	-	14750	-	14387	-	%97.5

شكل (٥) إجمالي عدد قضايا جنح الأحداث الواردة والمنظورة و المتصرف فيها
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

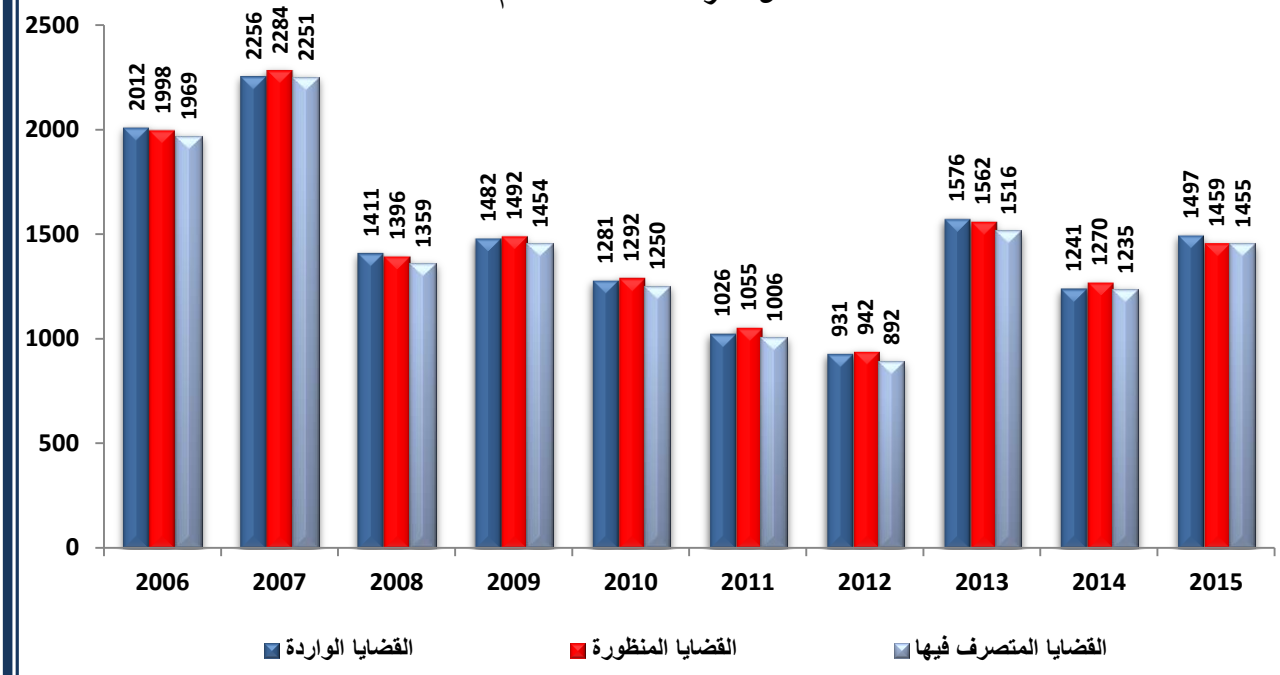

شكل (٦) نسبة الإنجاز لإجمالي عدد قضايا جنح الأحداث خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

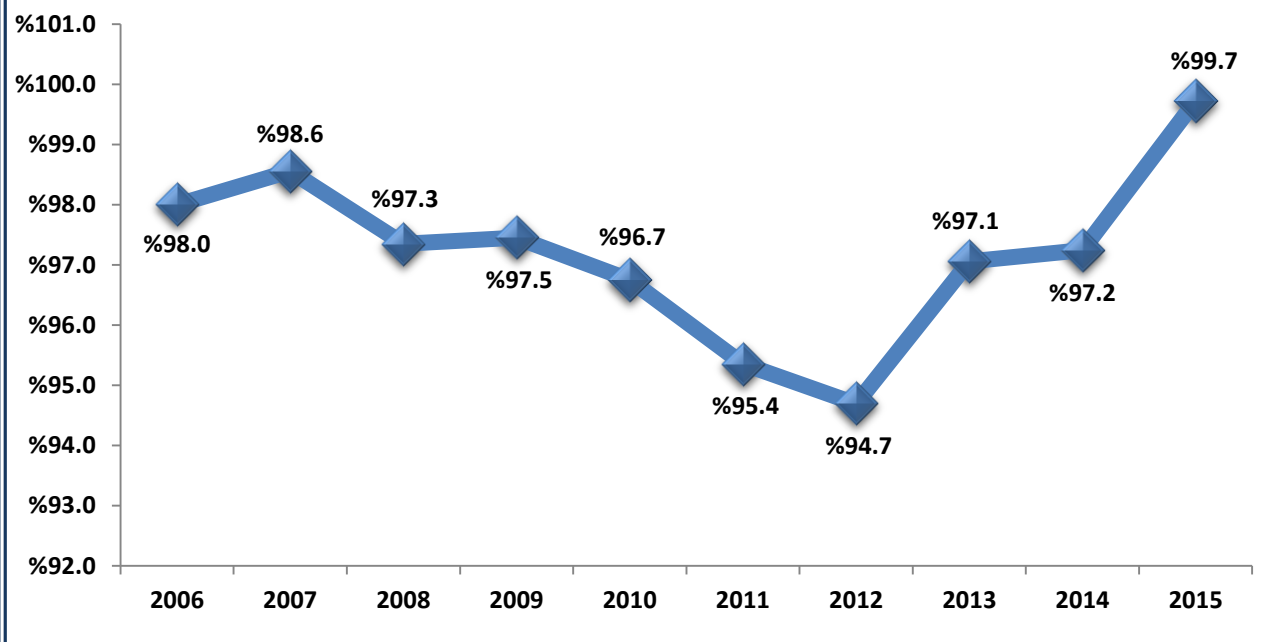

من جدول (3) وشكل (5) و (6) السابقين يتضح ما يلي:

1) حسب القضايا الواردة:

- بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة (14713) قضية خلال فترة الدراسة.
- ارتفع عدد القضايا خلال بعض الفترات ، وكانت الفترة من عام 2012م حتى عام 2013م الأكثر ارتفاعاً وبنسبة تغير بلغت (69.3%).
- جاء عام 2007م أعلى الأعوام من حيث عدد القضايا ، حيث بلغت نسبته (15.3%)، يليه عام 2006م بنسبة (13.7%).
- وعلى العكس من ذلك جاءت أكبر فترة انخفاض لعدد القضايا في الفترة من عام 2007م حتى عام 2008م ، حيث بلغت نسبة التغير لها (37.5%).
- جاء عام 2012م بأقل عدد للقضايا حيث بلغ (931) قضية، وبنسبة (6.3%) من إجمالي القضايا الواردة خلال الفترة.
- نلاحظ هنا معاودة ارتفاع عدد القضايا في كل من عام 2013م وعام 2015م.

2) حسب القضايا المنظورة:

- بلغ إجمالي عدد القضايا المنظورة (14750) قضية خلال فترة الدراسة.
- جاء الارتفاع في عدد القضايا خلال بعض الفترات ، وكانت الفترة من عام 2012م حتى عام 2013م هي الفترة الأكثر ارتفاعاً وبنسبة تغير بلغت (65.8%).
- جاء عام 2007م أعلى الأعوام من حيث عدد القضايا حيث بلغت نسبته (15.5%) ، يليه عام 2006م بنسبة (13.5%).
- وبالمقابل جاءت أكبر فترة انخفاض لعدد القضايا من عام 2007م حتى عام 2008م ، حيث بلغت نسبة التغير لها (38.9%).
- جاء عام 2012م بأقل عدد للقضايا بلغ (942) قضية ، وبنسبة (6.4%) من إجمالي القضايا المنظورة خلال الفترة.
- وأيضاً نلاحظ هنا ارتفاع عدد القضايا بعد عام 2012م ليبلغ (1562) قضية خلال عام 2013م ، ويرتفع مجدداً في عام 2015م بعدد (1459) قضية.

3) حسب القضايا المتصرف فيها:

- بلغ إجمالي عدد القضايا المتصرف فيها (14387) قضية خلال فترة الدراسة.
- وكما في القضايا الواردة والمنظورة نلاحظ أن الارتفاع والانخفاض جاء بنفس الفترات مع اختلاف بسيط في نسب التغير للقضايا المتصرف فيها ، حيث بلغ أعلى ارتفاع في نسبة التغير خلال الفترة من عام 2012م حتى عام 2013م حيث بلغت (70.0%).

- جاء أعلى عدد للقضايا بنسبة (15.6%) في عام 2007م.
- أما أكبر انخفاض في نسبة التغير جاء في عام 2008م بنسبة تغير بلغت (39.6%) عن عام 2007م.
- كما جاء أقل القضايا المتصرف فيها عدداً في عام 2012م بعدد (892) قضية ، وبنسبة (6.2%) من الإجمالي الكلي للقضايا المتصرف فيها خلال فترة الدراسة.
- وأيضاً كما في أنواع القضايا الأخرى نلاحظ ارتفاع القضايا خلال عام 2013م وعام 2015م بعد انخفاضهما المتزايد خلال الفترة من 2009م حتى عام 2012م.

4) حسب نسبة الإنجاز:

- بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية (97.5%) خلال الفترة الدراسة.
- شهدت نسبة الإنجاز ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة المحددة ، حيث انخفضت من (98.6%) في عام 2007م إلى (97.3%) في عام 2008م.
- وجاء الانخفاض متواصلاً خلال الفترة من عام 2009م حتى عام 2012م بالنسب التالية (97.5%، 96.7%، 95.4%، 94.7%) على الترتيب.
- وقد كانت نسبة الإنجاز في عام 2012م هي الأقل انخفاضاً.
- أما باقي الأعوام فقد ارتفعت فيها نسبة الإنجاز ، حيث جاءت أعلى نسبة إنجاز في عام 2015م بنسبة (99.7%).

ثانياً: قضايا جنح الأحداث الواردة حسب مجموعات الجرائم:

جدول (4) إجمالي عدد قضايا جنح الأحداث الواردة إلى النيابات حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة 2006– 2015م

مجموعات الجرائم / السنوات	الجنح الواقعة على النفس	الجنح الواقعة على المال	مخالفة قانون المرور	ممارسة حرفة بائع متجول	مخالفة قانون الإقامة	جنح العرض والسمعة	أخرى	الإجمالي	نسبة التغير من عام لآخر
2006	369	261	1119	38	84	31	110	2012	-
2007	477	242	1266	48	59	51	113	2256	%12.1
2008	431	305	495	15	43	54	68	1411	%37.5-
2009	410	402	485	17	63	40	65	1482	%5.0
2010	428	324	342	34	63	48	42	1281	%13.6-
2011	329	264	267	51	33	36	46	1026	%19.9-
2012	342	223	188	33	39	44	62	931	%9.3-
2013	320	206	872	24	39	47	68	1576	%69.3
2014	310	203	542	37	38	46	65	1241	%21.3-
2015	308	197	737	28	125	35	67	1497	%20.6
الإجمالي	3724	2627	6313	325	586	432	706	14713	
النسبة للإجمالي	%25.3	%17.9	%42.9	%2.2	%4.0	%2.9	%4.8	%100.0	

شكل (٧) إجمالي عدد قضايا جنح الأحداث الواردة إلى النيابات حسب مجموعات الجرائم خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

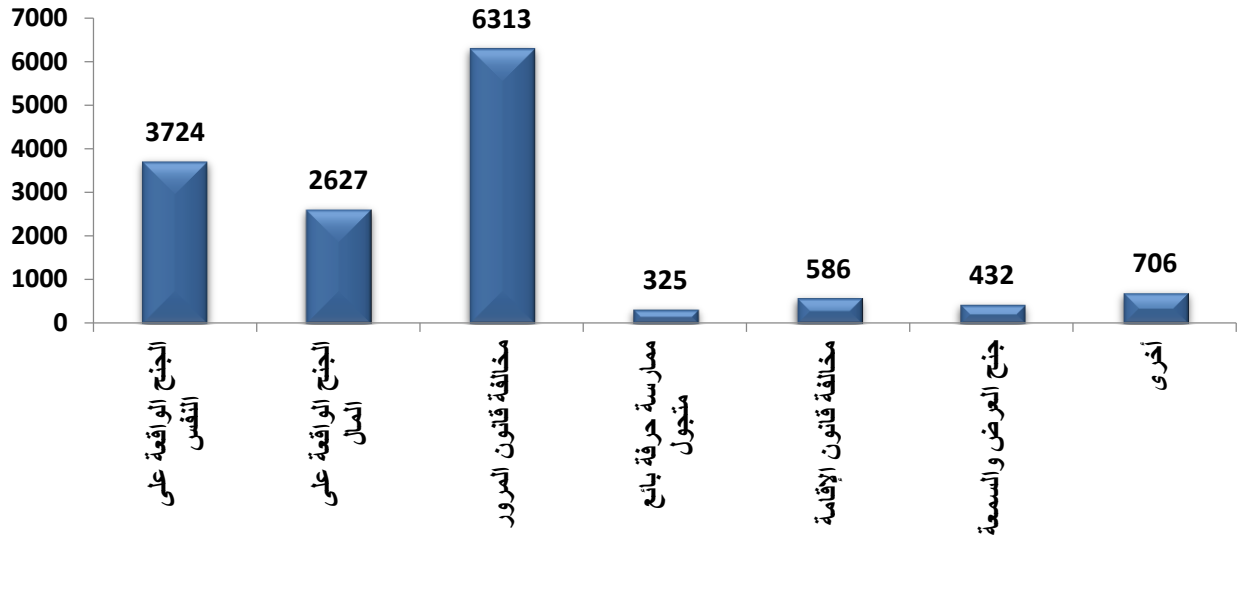

من جدول (4) وشكل (7) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة (14713) قضية خلال الفترة 2006 - 2015م ، ويمكن توزيعها وفقاً للتالي:

1) حسب مجموعات الجرائم:

- تحتل قضايا جرائم مخالفة قانون المرور المرتبة الأولى بين إجمالي القضايا بنسبة (42.9%) خلال الفترة المحددة، ثم جرائم الجنح الواقعة على النفس بنسبة (25.3%) ، وبعدها جرائم الجنح الواقعة على المال بنسبة (17.9%) ، ويليها جرائم مخالفة قانون الإقامة بنسبة (4.0%) من إجمالي القضايا الواردة.
- في المقابل جاءت قضايا جرائم ممارسة حرفة بائع متجول كأقل عدد للقضايا الواردة ، وبنسبة (2.2%) ، ثم جرائم جنح العرض والسمعة بنسبة (2.9%).

2) حسب السنوات:

- كما ذكر سابقاً، جاء عام 2007م بأعلى عدد للقضايا الواردة ، حيث بلغ عددها (2256) قضية، وجاءت فيها قضايا مخالفة قانون المرور كأعلى عدد للقضايا بنسبة (56.1%)، تليها قضايا الجنح الواقعة على النفس بنسبة (21.1%) ، ثم قضايا الجنح الواقعة على المال بنسبة (10.7%).

- ثم يأتي عام 2006م بعدد قضايا بلغ (2012) و بنسبة (13.7%) من الإجمالي الكلي لفترة الدراسة ، وجاءت قضايا مخالفة قانون المرور فيه بأعلى نسبة حيث بلغت (55.6%) ، ثم قضايا الجنح الواقعة على النفس بنسبة (18.3%).

- خلال عام 2012م وهو الأقل بعدد القضايا خلال فترة الدراسة ، كانت أعلى نسبة لقضايا الجنح الواقعة على النفس بعدد (342) قضية وبنسبة (36.7%) ، تليها قضايا الجنح الواقعة على المال بنسبة (24.0%).

ثالثاً: قضايا جنح الأحداث المنظورة حسب مجموعات الجرائم:

جدول (5) إجمالي عدد قضايا جنح الأحداث المنظورة حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة 2006 – 2015م

مجموعات الجرائم / السنوات	الجنح الواقعة على النفس	الجنح الواقعة على المال	مخالفة قانون المرور	ممارسة حرفة بائع متجول	مخالفة قانون الإقامة	جنح العرض والسمعة	أخرى	الإجمالي	نسبة التغير من عام لآخر
2006	355	246	1130	43	95	30	99	1998	-
2007	468	253	1290	49	59	47	118	2284	%14.3
2008	425	282	513	15	42	52	67	1396	%38.9-
2009	424	385	492	16	62	44	69	1492	%6.9
2010	405	344	354	36	63	48	42	1292	%13.4-
2011	334	277	272	50	37	36	49	1055	%18.3-
2012	366	234	178	33	38	44	49	942	%10.7-
2013	318	203	858	25	40	43	75	1562	%65.8
2014	318	219	548	36	34	52	63	1270	%18.7-
2015	301	177	728	29	125	27	72	1459	%14.9
الإجمالي	3714	2620	6363	332	595	423	703	14750	
النسبة للإجمالي	%25.2	%17.8	%43.1	%2.3	%4.0	%2.9	%4.8	%100.0	

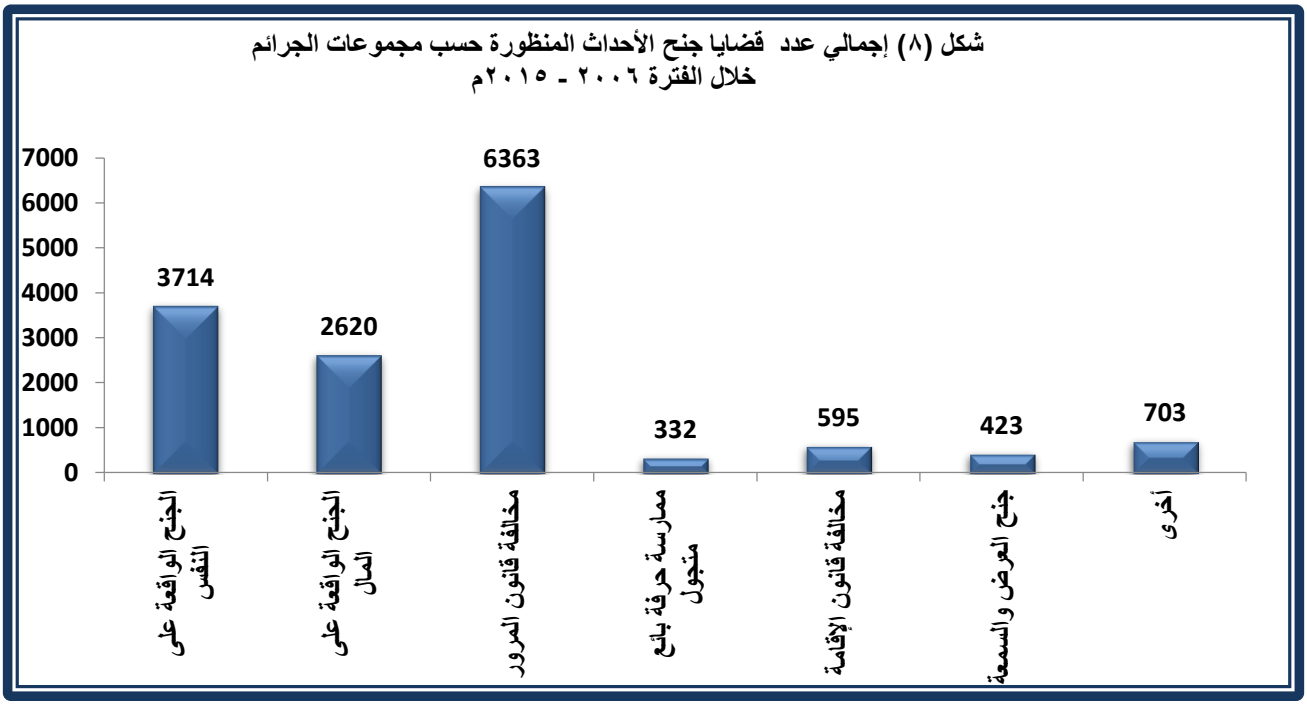

من جدول (5) وشكل (8) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا المنظورة (14750) قضية خلال الفترة 2006 - 2015م ، ويمكن توزيعها وفقاً للتالي :

1) حسب مجموعات الجرائم:

- تحتل قضايا جرائم مخالفة قانون المرور المرتبة الأولى بنسبة (43.1%) ، يلي ذلك جرائم الجنح الواقعة على النفس بنسبة (25.2%) ، وبعدها جرائم الجنح الواقعة على المال بنسبة (17.8%) ، ثم جرائم مخالفة قانون الإقامة بنسبة (4.0%).
- بينما جاءت قضايا جرائم ممارسة حرفة بائع متجول كأقل عدد للقضايا وبنسبة (2.3%) ، يليها جرائم جنح العرض والسمعة بنسبة (2.9%) من إجمالي القضايا المنظورة.

2) حسب السنوات:

- أيضاً كما ذكر سابقاً ، نلاحظ أن عام 2007م جاء بأعلى عدد للقضايا المنظورة حيث بلغ (2284) قضية ، وجاءت قضايا مخالفة قانون المرور كأعلى عدد للقضايا في عام 2007م بنسبة (56.5%) ، تليها قضايا الجنح الواقعة على النفس بنسبة (20.5%) ، ثم قضايا الجنح الواقعة على المال بنسبة (11.1%).

- وأيضاً في عام 2006م وهو التالي في ارتفاع عدد القضايا حيث بلغت (1998) قضية فقد احتلت جنح مخالفة قانون المرور النسبة الأعلى بين القضايا حيث بلغت (56.6%) ، تليها الجنح الواقعة على النفس بنسبة (17.8%).

- أما عام 2012م وهو الأقل في عدد القضايا خلال فترة الدراسة ، فكانت أعلى نسبة لعدد القضايا فيها للجنح الواقعة على النفس بعدد (366) قضيه وبنسبة (38.9%) ، تليها قضايا الجنح الواقعة على المال بنسبة (24.8%).

رابعاً: قضايا جنح الأحداث المتصرف فيها حسب مجموعات الجرائم:

جدول (6) إجمالي عدد قضايا جنح الأحداث المتصرف فيها حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة 2006 – 2015م

مجموعات الجرائم / السنوات	الجنح الواقعة على النفس	الجنح الواقعة على المال	مخالفة قانون المرور	ممارسة حرفة بائع متجول	مخالفة قانون الإقامة	جنح العرض والسمعة	أخرى	الإجمالي	نسبة التغير من عام لآخر
2006	339	238	1128	43	94	29	98	1969	-
2007	450	240	1290	49	59	47	116	2251	%14.3
2008	414	263	512	15	41	50	64	1359	%39.6-
2009	402	375	491	16	62	42	66	1454	%7.0
2010	382	333	353	36	63	46	37	1250	%14.0-
2011	314	256	269	50	37	36	44	1006	%19.5-
2012	328	228	177	33	38	44	44	892	%11.3-
2013	293	189	858	25	40	41	70	1516	%70.0
2014	298	212	546	36	34	50	59	1235	%18.5-
2015	299	175	728	29	125	27	72	1455	%17.8
الإجمالي	3519	2509	6352	332	593	412	670	14387	
النسبة للإجمالي	%24.5	%17.4	%44.2	%2.3	%4.1	%2.9	%4.7	%100.0	

شكل (٩) إجمالي عدد قضايا جنح الأحداث المتصرف فيها حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

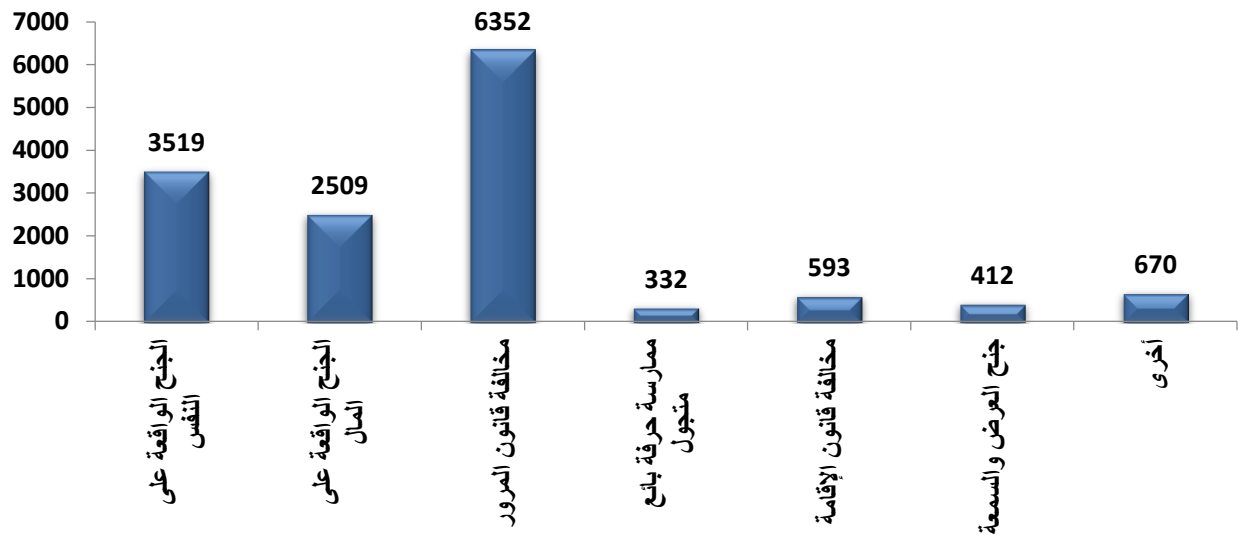

من جدول (6) وشكل (9) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا المتصرف فيها (14387) قضية خلال الفترة 2006 - 2015م ، ويمكن توزيعها وفقاً للتالي :

1) حسب مجموعات الجرائم:

- تحتل قضايا جرائم مخالفة قانون المرور المرتبة الأولى بنسبة (44.2%) ، تتبعها جرائم الجنح الواقعة على النفس بنسبة (24.5%) ، ثم جرائم الجنح الواقعة على المال بنسبة (17.4%) ، تليها جرائم مخالفة قانون الإقامة بنسبة (4.1%) .
- في حين جاءت قضايا جرائم ممارسة حرفة بائع متجول كأقل عدد للقضايا وبنسبة (2.3%) ، وبعدها جرائم جنح العرض والسمعة بنسبة (2.9%) من إجمالي القضايا المتصرف فيها.

2) حسب السنوات:

- كما لاحظنا سابقاً ، فإن عام 2007م جاء بأعلى عدد للقضايا المتصرف فيها ، حيث بلغ (2251) قضية ، وجاءت قضايا مخالفة قانون المرور كأعلى عدد للقضايا بنسبة (57.3%) ، تليها قضايا الجنح الواقعة على النفس بنسبة (20.0%) ، ثم قضايا الجنح الواقعة على المال بنسبة (10.7%).
- وكذلك في عام 2006م والذي جاء بعدد قضايا بلغت (1969) قضية فقد كانت جنح مخالفة قانون المرور الأعلى عدداً وبنسبة (57.3%) ، تليها الجنح الواقعة على النفس بنسبة (17.2%).
- أما في عام 2012م والذي جاء بأقل القضايا عدداً حيث بلغ عددها (892) قضية خلال فترة الدراسة ، فكانت أعلى نسبة فيه للجنح الواقعة على النفس بعدد (328) قضيه وبنسبة (36.8%) ، تليها قضايا الجنح الواقعة على المال بنسبة (25.6%).

خامساً: عدد مرتكبي جرائم جنح الأحداث حسب الجنسية والنوع:

جدول (7) إجمالي عدد مرتكبي قضايا جرائم جنح الأحداث حسب الجنسية والنوع
خلال الفترة 2006 – 2015م

الجنسية والنوع / السنوات	كويتي				غير كويتي				الإجمالي	النسبة للإجمالي
	ذكر	أنثى	غير مبين	الإجمالي	ذكر	أنثى	غير مبين	الإجمالي		
2006	1598	54		1652	907	84		991	2643	%11.4
2007	1949	95	2	2046	999	88		1087	3133	%13.6
2008	1266	45	1	1312	810	61	2	873	2185	%9.5
2009	1445	80	2	1527	1009	100	1	1110	2637	%11.4
2010	1318	96	1	1415	827	80	1	908	2323	%10.1
2011	1061	72	1	1134	646	65		711	1845	%8.0
2012	978	84		1062	618	64	1	683	1745	%7.6
2013	1477	78	1	1556	688	60	1	749	2305	%10.0
2014	1209	86		1295	588	55		643	1938	%8.4
2015	1391	113		1504	688	144		832	2336	%10.1
الإجمالي	13692	803	8	14503	7780	801	6	8587	23090	%100.0

ملاحظة : غير المبين هو المتهم الذي لم يتم إدخال بيان نوعه في النظام.

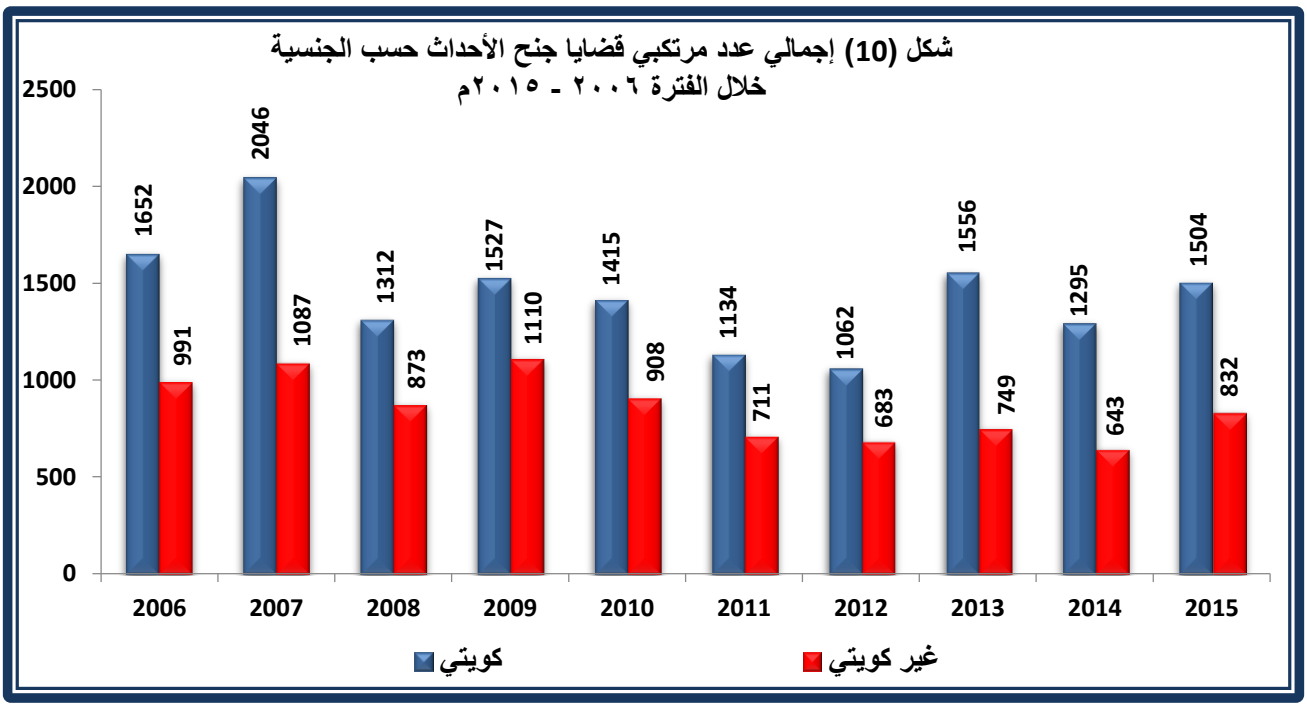

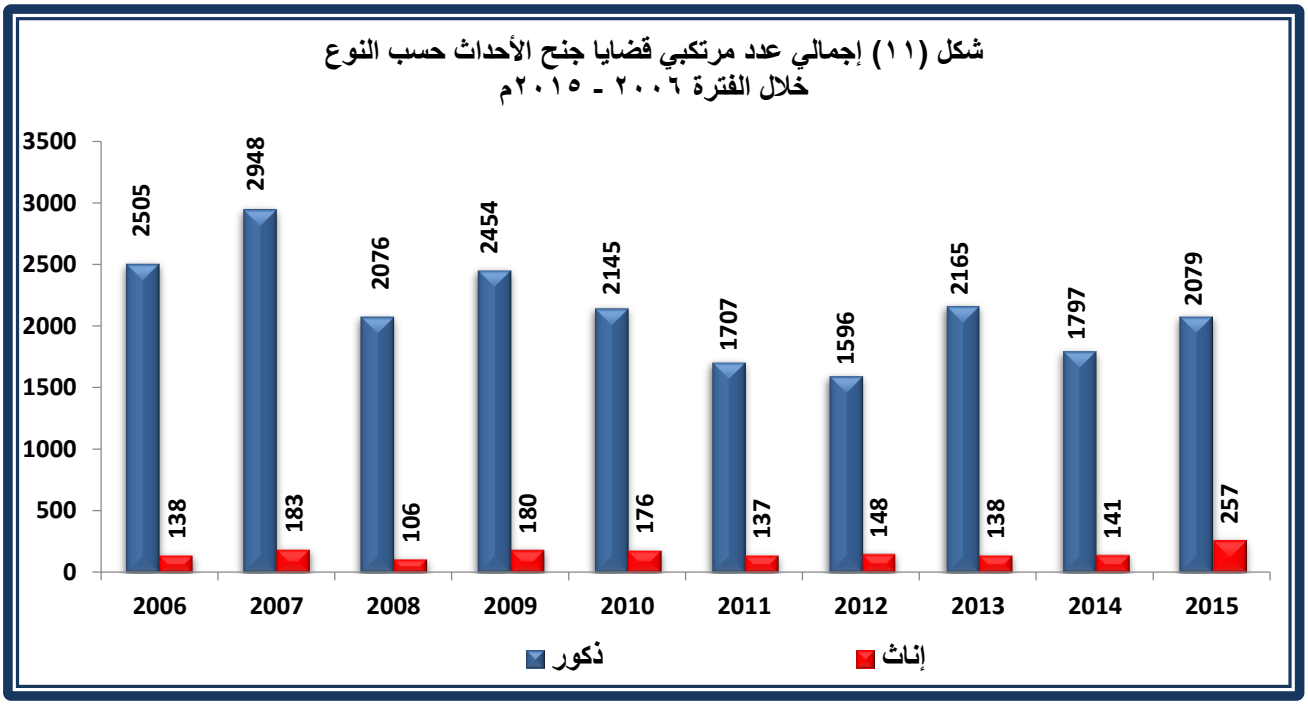

من جدول (7) وشكل (10) و (11) السابقين يتضح ما يلي:

بلـغ الإجمـالي الكلـي لعـدد مرتكبـي قضـايا جـنح الأحـداث (23090) خـلال الفتـرة 2006 – 2015م يمكن توزيعها وفقاً للتالي:

1) حسب الجنسية:

- تظهر البيانات الموضحة أعلاه أن أكثر مرتكبي جرائم جنح الأحداث من المواطنين أي حاملي الجنسية الكويتية حيث بلغ عددهم (14503) حدثاً وبنسبة (62.8%).
- بينما بلغ عدد مرتكبي جرائم جنح الأحداث من غير الكويتيين (8587) وبنسبة (37.2%) من الإجمالي ، وهي تشكل أكثر من نصف عدد الكويتيين.

2) حسب النوع:

- من الواضح أن الذكور بشكل عام هم الأكثر عدداً بارتكاب الجرائم مقارنةً بعدد الإناث خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ عددهم (21472) حدثاً وبنسبة (93.0%) من الإجمالي ، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد في المجتمع الكويتي بالإضافة إلى أن الذكور أكثر استهتاراً وتهوراً من الإناث.
- بينما بلغ عدد الأحداث الإناث (1604) حدثاً وبنسبة (6.9%) من الإجمالي ، ويمكن ملاحظة أن عدد الأحداث المواطنين والغير مواطنين من الإناث يتراوح بين (106 –183) متهمة خلال فترة الدراسة ، ولكن زاد عددهم إلى الضعف تقريبا في عام 2015م ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى التفسير الخاطئ لمفهوم الحريات الشخصية، وكذلك ضعف الوازع الديني.

3) حسب السنوات:

- جاء أعلى عدد لمرتكبي جرائم جنح الأحداث في عام 2007م حيث بلغ (3133) وبنسبة (13.6%) من الإجمالي الكلي ، وقد بلغ عدد الكويتيين فيها (2046) حدث وبنسبة (65.3%) ، وعدد (1087) حدثاً من غير الكويتيين بنسبة (34.7%).
- وبعدها يأتي عامي 2006م و2009م بنسبة (11.4%) لكلٍ منهما ، ثم عامي 2010م و 2015م حيث بلغت النسبة (10.1%) لكلٍ منهما.
- في حين جاء عام 2012م الأقل عدداً لمرتكبي الجرائم بعدد (1745) وبنسبة (7.6%) وبلغ عدد الكويتيين فيها (1062) حدثاً ، في حين بلغ عدد غير الكويتيين (683) حدثاً.

سادساً: عدد مرتكبي جرائم جنح الأحداث حسب النيابات:

جدول (8) إجمالي عدد مرتكبي قضايا جرائم جنح الأحداث حسب النيابات
خلال الفترة 2006 – 2015م

النيابات / السنوات	العاصمة	حولي	الأحمدي	الجهراء	الفروانية	مبارك الكبير	مباحث الأحداث	الإجمالي	نسبة التغير من عام لآخر
2006	208	345	552	636	426	288	188	2643	-
2007	289	432	571	744	523	366	208	3133	%18.5
2008	209	280	378	611	352	193	162	2185	%30.3-
2009	191	305	515	573	564	218	271	2637	%20.7
2010	180	252	426	601	439	186	239	2323	%11.9-
2011	149	256	282	434	404	142	178	1845	%20.6-
2012	171	250	243	473	354	114	140	1745	%5.4-
2013	177	330	381	599	531	157	130	2305	%32.1
2014	188	235	320	527	446	137	85	1938	%15.9-
2015	199	304	521	577	464	211	60	2336	%20.5
الإجمالي	1961	2989	4189	5775	4503	2012	1661	23090	
النسبة للإجمالي	%8.5	%12.9	%18.1	%25.0	%19.5	%8.7	%7.2	%100.0	

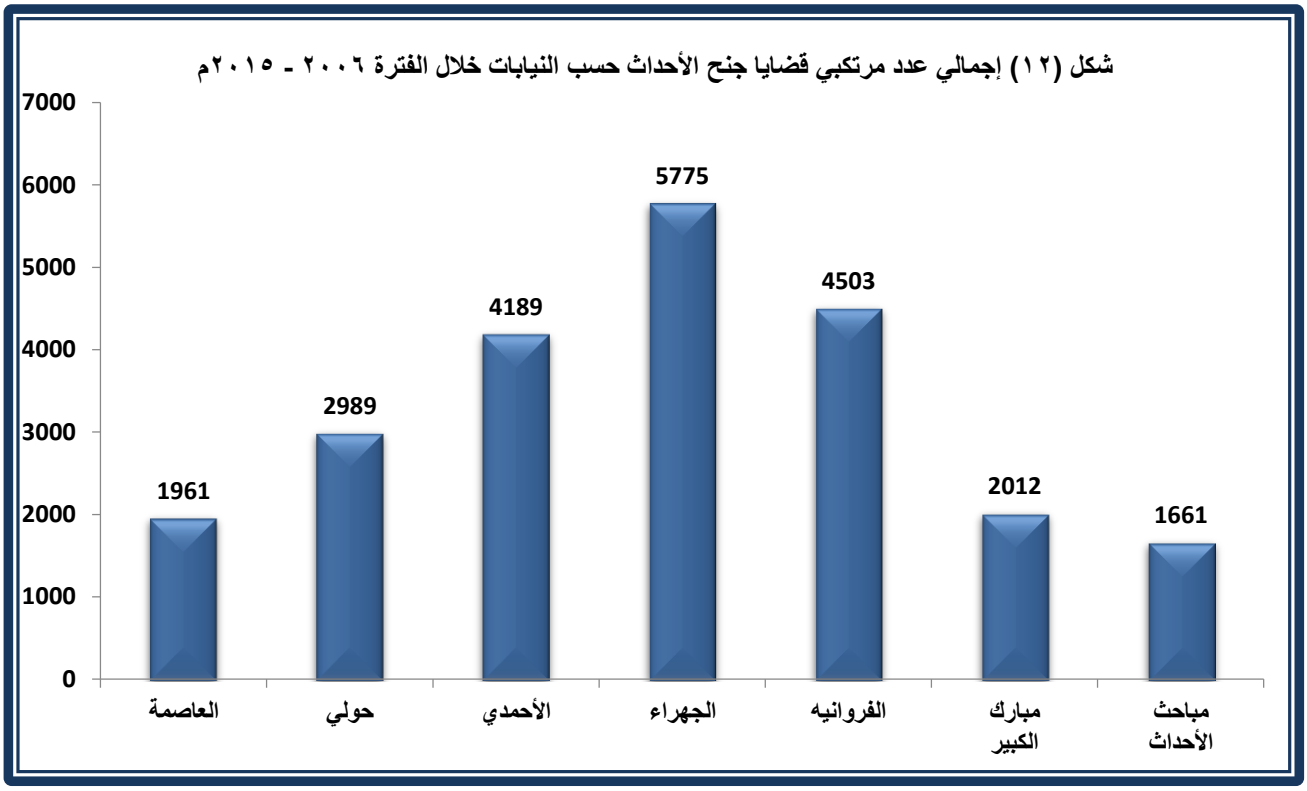

من جدول (8) وشكل (12) السابقين يتضح ما يلي:

يمكن توزيع الإجمالي الكلي لعدد مرتكبي قضايا جنح الأحداث وفقاً للتالي:

1) حسب النيابات:

- جاء أعلى عدد لمرتكبي جرائم جنح الأحداث في نيابة الجهراء وبنسبة بلغت (25.0%) ، وهي تشكل الربع من إجمالي عدد مرتكبي الجرائم ، تليها نيابة الفروانية بنسبة (19.5%) ، ثم نيابة الأحمدي بنسبة (18.1%)، في حين جاءت نيابة حولي بنسبة (12.9%).
- وأخيراً جاءت نيابتي مبارك الكبير والعاصمة بالإضافة إلى مباحث الأحداث بنسب منخفضة وهي (8.7%) و(8.5%) و (7.2%) على الترتيب.

2) حسب السنوات:

- كما ذكر سابقاً فإن عام 2007م جاء بأعلى عدد لمرتكبي الجرائم خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ (3133) متهم ، و كانت نيابة الجهراء الأكثر عدداً للمرتكبين ، حيث بلغ (744) متهم وبنسبة (23.7%) ، ثم جاءت نيابتي الأحمدي والفروانية بنسب (18.2%) و(16.7%) على الترتيب من إجمالي عام 2007م.
- كما جاء عام 2012م والذي كان الأقل عدداً للمتهمين بعدد (1745) متهم ، فقد جاء أكبر عدد للمرتكبين في نيابة الجهراء بعدد (473) متهم وبنسبة (27.1%) ، ثم نيابة الفروانية بنسبة (20.3%) من إجمالي عام 2012م.

3) حسب نسبة التغير:

- نلاحظ خلال فترة الدراسة أن هناك تباين في نسب التغير لعدد مرتكبي الجرائم بين الارتفاع والانخفاض ، وذلك لارتباطها الطردي مع عدد القضايا ، حيث يمكننا ملاحظة التشابه في ارتفاع وانخفاض عدد القضايا وعدد مرتكبيها ، مع اختلاف بسيط في النسب وذلك لوجود أكثر من متهم في القضية الواحدة.
- ارتفع عدد القضايا خلال بعض الفترات ، وكانت الفترة من عام 2014م حتى عام 2015م الأكثر ارتفاعاً وبنسبة تغير بلغت (20.5%).
- وعلى العكس من ذلك جاء الانخفاض أعلاه في عام 2008م بنسبة (30.3%) عن العام السابق له.

سابعاً: عدد الأحكام الصادرة على مرتكبي جرائم جنح الأحداث بالمحكمة الكلية:

جدول (9) إجمالي عدد الأحكام الصادرة بالمحكمة الكلية بحق مرتكبي قضايا جرائم جنح الأحداث خلال الفترة 2006 – 2015م

السنوات / الأحكام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الإجمالي	النسبة للإجمالي
عدد القضايا المحالة للمحكمة الكلية	1748	2000	1500	1279	1202	896	783	1132	1447	1120	13107	-
الحبس أقل من 6 شهور	126	123	105	47	26	11	18	22	15	18	511	%3.1
من 6 شهور إلى أقل من عام	5	26	23	4	2	2	18	1	8		89	%0.5
من عام إلى أقل من 3 أعوام	1	4	22	11	7	8	18	3	3	1	78	%0.5
من 3 أعوام إلى أقل من 5 أعوام			2	1							3	%0.02
الغرامة	1165	1420	801	570	348	262	305	647	787	684	6989	%42.2
الامتناع عن النطق بالعقاب	30	16	15	27	10	24	47	30	4	2	205	%1.2
الحجز أو الإيداع في المدرسة الإصلاحية	41	97	40	17	34	55	52	63	68	78	545	%3.3
التسليم للوالدين او الوصي او القيم	133	153	89	129	123	106	108	82	50	32	1005	%6.1
وضعه تحت الاختبار القضائي	258	328	531	524	738	534	272	302	538	374	4399	%26.6
البراءة	103	118	244	397	373	213	197	191	231	114	2181	%13.2
أخرى	186	54	70	83	25	15	46	25	18	16	538	%3.3
إجمالي الأحكام	2048	2339	1940	1811	1687	1230	1081	1366	1722	1319	16543	%100.0
نسبة التغير من عام لآخر	-	%14.2	%17.1	%6.6 -	% 6.8 -	%27.1-	%12.1 -	%26.4	%26.1	% 23.4 -		

ملاحظة(1) : القضايا هي المحالة من النيابات إلى المحكمة الكلية وعلى ضوئها صدرت الأحكام بحق المتهمين.

ملاحظة(2): ارتفاع عدد الأحكام الصادرة سببه أن المتهم يصدر بحقه غالباً أكثر من حكم.

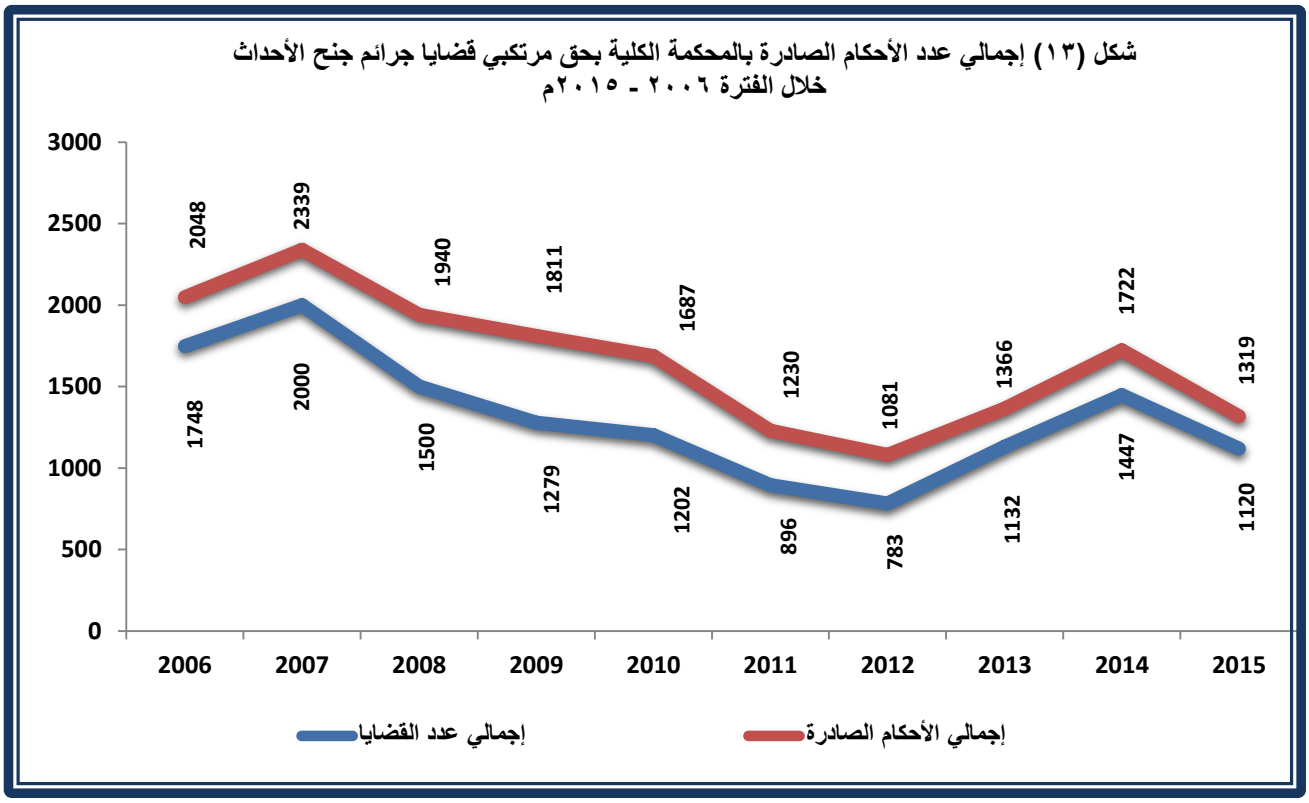

من جدول (9) وشكل (13) السابقين يتضح ما يلي:

1) حسب عدد القضايا المحالة للمحكمة الكلية:

- بلغ الإجمالي الكلي للقضايا المحالة للمحكمة الكلية من النيابات (13107) قضية.
- جاء عام 2007م بأعلى عدد للقضايا خلال فترة الدراسة وبنسبة (15.3%).
- أما أقل عدد للقضايا جاء في عام 2012م بنسبة (6.0%) من الإجمالي.

2) حسب السنوات:

- جاء أعلى عدد للأحكام الصادرة خلال فترة الدراسة في عام 2007م بنسبة (14.1%) ، يليه عام 2006م بنسبة (12.4%).
- في حين جاء عام 2012م بأقل عدد للأحكام الصادرة بنسبة (6.5%).

3) حسب الأحكام الصادرة:

- بلغ إجمالي الأحكام الصادرة على المتهمين (16543) حكم خلال فترة الدراسة.
- يتبين لنا من خلال توزيع الأحكام الصادرة بحق مرتكبي قضايا جنح الأحداث خلال الفترة 2006 - 2015م ، أن حكم الغرامة يمثل نسبة (42.2%) ، وهو الأكثر حكماً بحق الأحداث ، يليه حكم وضع الحدث تحت الاختبار القانوني بنسبة (26.6%) ، ثم حكم البراءة بنسبة (13.2%).
- بينما جاء حكم (3 أعوام – أقل من 5 أعوام) الأقل حكماً بين الأحكام بنسبة (0.02%) خلال فترة الدراسة.

4) حسب نسبة التغير:

- ارتفعت نسبة التغير للأحكام الصادرة من عام لآخر خلال الفترة من عام 2006م حتى عام 2008م ثم عاودت ارتفاعها خلال عامي 2013م و 2014م ، وهما الأعلى في الارتفاع بنسبة (26.4%) و (26.1%) على الترتيب.
- أما الانخفاض في عدد الأحكام الصادرة فقد جاء متواصلاً خلال الفترة من عام 2009م حتى عام 2012م ، ثم عاد الانخفاض مرةً أخرى في عام 2015م بنسبة (23.4%) ، وهي أكبر نسبة انخفاض خلال فترة الدراسة.

ثامناً: التوقعات المستقبلية:

بعد دراسة قضايا جنح الأحداث وتطور أعدادها خلال الفترة 2006 – 2015م ، أصبح من الممكن التنبؤ بأعداد القضايا خلال الخمس سنوات القادمة 2016 – 2020م ، وذلك من خلال الجداول التالية:

1) حسب القضايا الواردة:

جدول (10) عدد قضايا جنح الأحداث الواردة المتوقعة خلال الفترة 2016 – 2020م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2016	839	1760	2681
2017	910	2073	3236
2018	973	2451	3929
2019	1034	2894	4755
2020	1098	3402	5706
متوسط الفترة	971	2516	4061

* أدنى : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.
* أعلى : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.

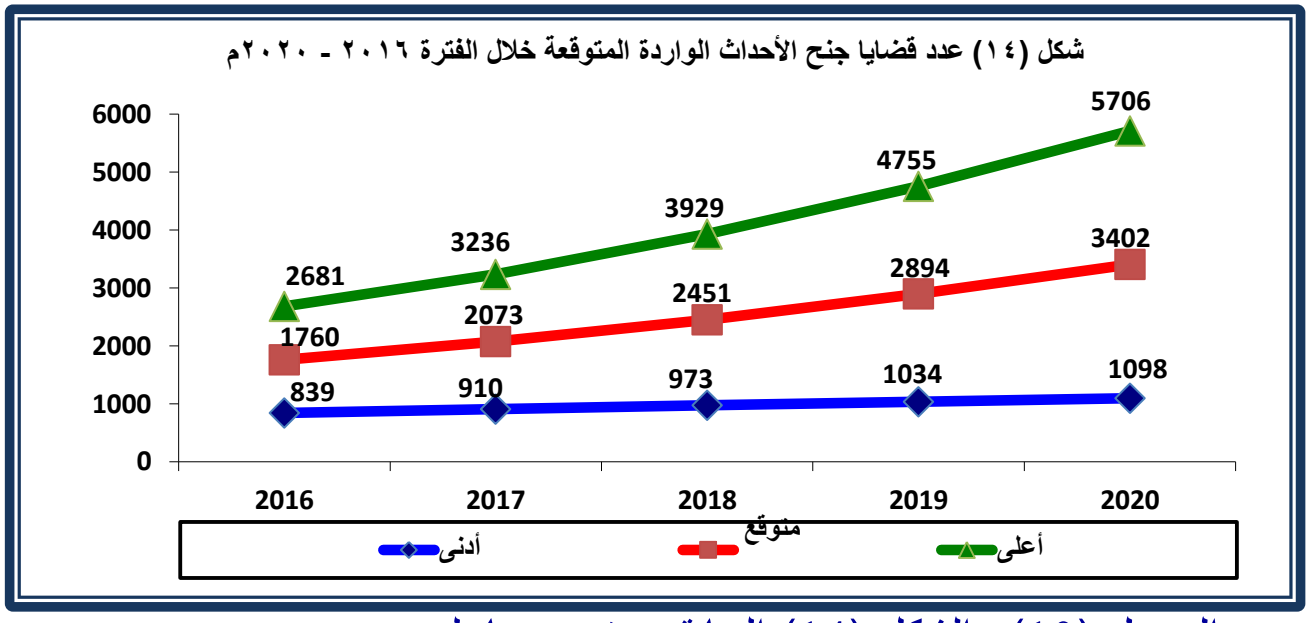

من الجدول (10) والشكل (14) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنح الأحداث الواردة (2516) قضية ، وبحد أدنى (971) قضية ، وبحد أعلى (4061) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

2) حسب القضايا المنظورة:

جدول (11) عدد قضايا جنح الأحداث المنظورة المتوقعة خلال الفترة 2016 – 2020م			
السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2016	793	1725	2657
2017	842	2019	3196
2018	879	2375	3871
2019	910	2793	4677
2020	942	3274	5606
متوسط الفترة	873	2437	4001

* أدنى : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.
* أعلى : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.

شكل (15) عدد قضايا جنح الأحداث المنظورة المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م

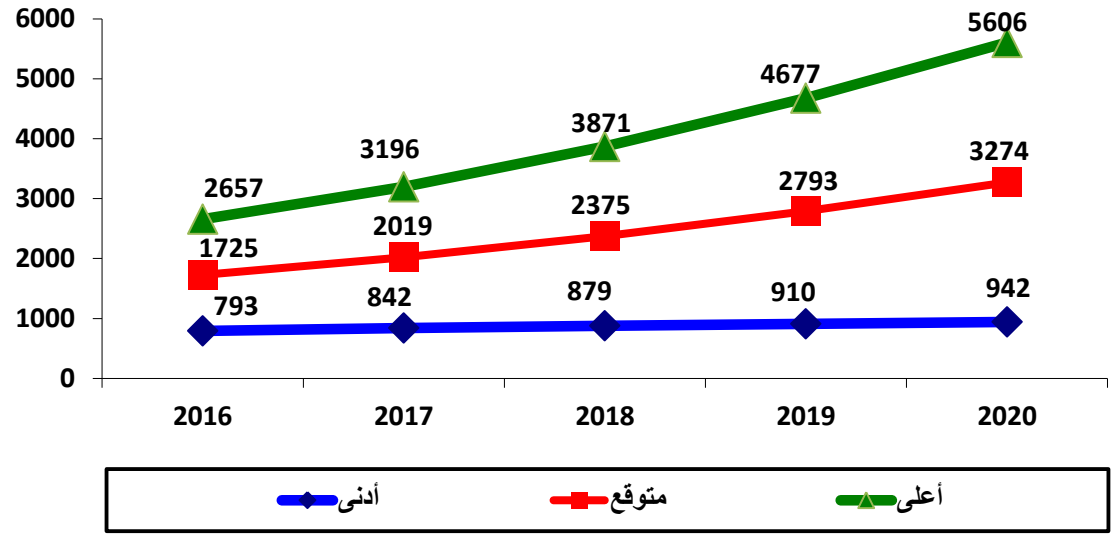

من الجدول (11) والشكل (15) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنح الأحداث المنظورة (2437) قضية ، وبحد أدنى (873) قضية ، وبحد أعلى (4001) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م ، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

3) حسب القضايا المتصرف فيها:

جدول (12) عدد قضايا جنح الأحداث المتصرف فيها المتوقعة خلال الفترة 2016 – 2020م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2016	792	1724	2657
2017	859	2036	3214
2018	916	2413	3910
2019	971	2855	4739
2020	1028	3362	5695
متوسط الفترة	913	2478	4043

* أدنى : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.
* أعلى : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.

شكل (١٦) عدد قضايا جنح الأحداث المتصرف فيها المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م

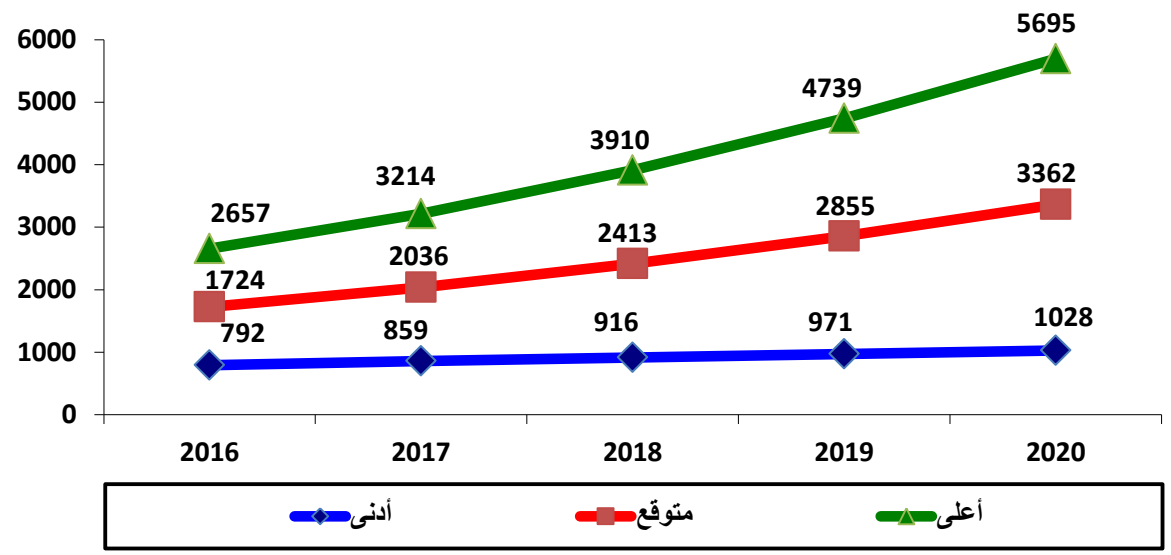

من الجدول (12) والشكل (16) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنح الأحداث المتصرف فيها (2478) قضية ، وبحد أدنى (913) قضية ، وبحد أعلى (4043) قضية خلال الفترة 2016 - 2020م ، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

4) حسب مرتكبي الجرائم:

جدول (13) عدد مرتكبي الجرائم في قضايا جنح الأحداث المتوقعة خلال الفترة 2016 – 2020م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2016	1662	2337	3012
2017	1542	2341	3140
2018	1511	2349	3187
2019	1503	2354	3205
2020	1511	2362	3213
متوسط الفترة	1546	2349	3151

* أدنى : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.
* أعلى : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.

شكل (17) عدد مرتكبي الجرائم المتوقع في قضايا جنح الأحداث خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م

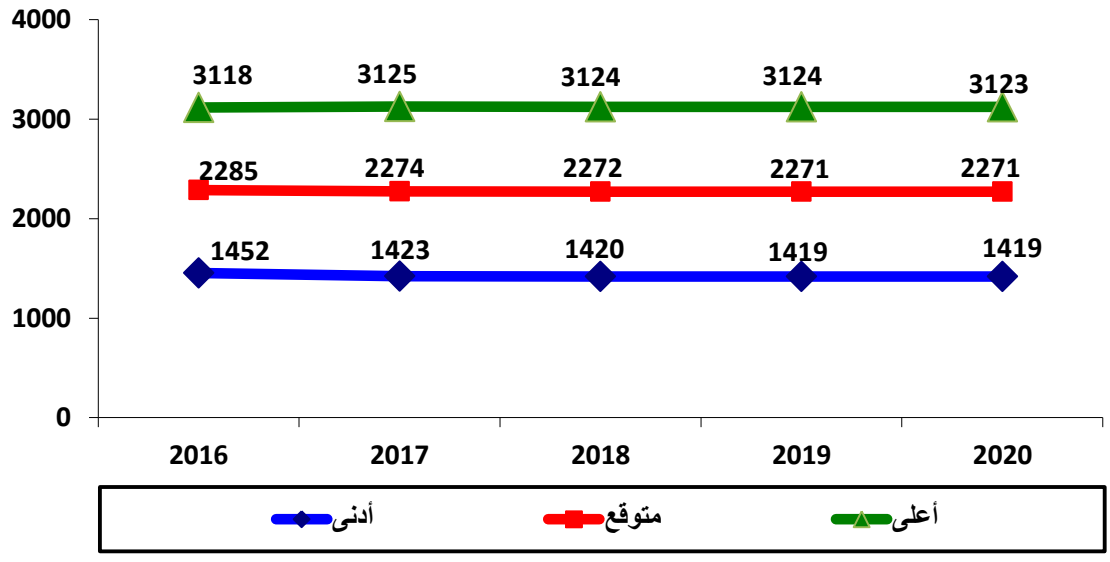

من الجدول (13) والشكل (17) السابقين يتضح ما يلي :

بلغ المتوسط السنوي لعدد مرتكبي الجرائم (2349) متهم ، وبحد أدنى (1546) متهم ، وبحد أعلى (3151) متهم ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

جرائم الأحداث

(جنايات)

أولاً: إجمالي قضايا جنايات الأحداث الواردة للنيابات والمنظورة والمتصرف فيها:

جدول (14) إجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث الواردة والمنظورة والمتصرف فيها
خلال الفترة 2006 – 2015م

نوع القضية / السنوات	القضايا الواردة		القضايا المنظورة		القضايا المتصرف فيها		نسبة الإنجاز
	عدد القضايا	نسبة التغير من عام لآخر	عدد القضايا	نسبة التغير من عام لآخر	عدد القضايا	نسبة التغير من عام لآخر	
2006	335	-	302	-	266	-	%88.1
2007	396	%18.2	447	%48.0	375	%41.0	%83.9
2008	359	%9.3-	338	%24.4-	289	%22.9-	%85.5
2009	371	%3.3	414	%22.5	380	%31.5	%91.8
2010	337	%9.2-	341	%17.6-	310	%18.4-	%90.9
2011	257	%23.7-	275	%19.4-	247	%20.3-	%89.8
2012	252	%1.9-	261	%5.1-	246	%0.4-	%94.3
2013	309	%22.6	323	%23.8	303	%23.2	%93.8
2014	273	%11.7-	291	%9.9-	276	%8.9-	%94.8
2015	268	%1.8-	275	%5.5-	275	%0.4-	%100.0
الإجمالي	3157	-	3267	-	2967	-	%90.8

ملاحظة : نسبة الإنجاز هي نسبة القضايا المتصرف فيها إلى القضايا المنظورة.

شكل (١٨) إجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث الواردة والمنظورة والمتصرف فيها
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

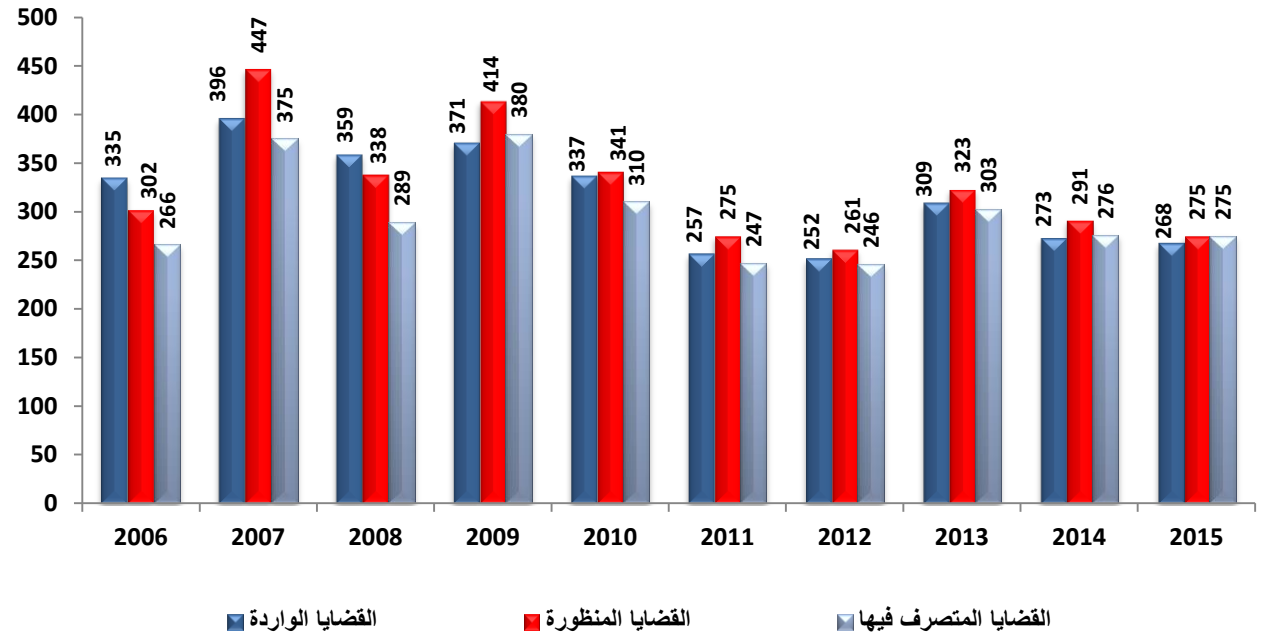

شكل (١٩) نسبة الإنجاز لإجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

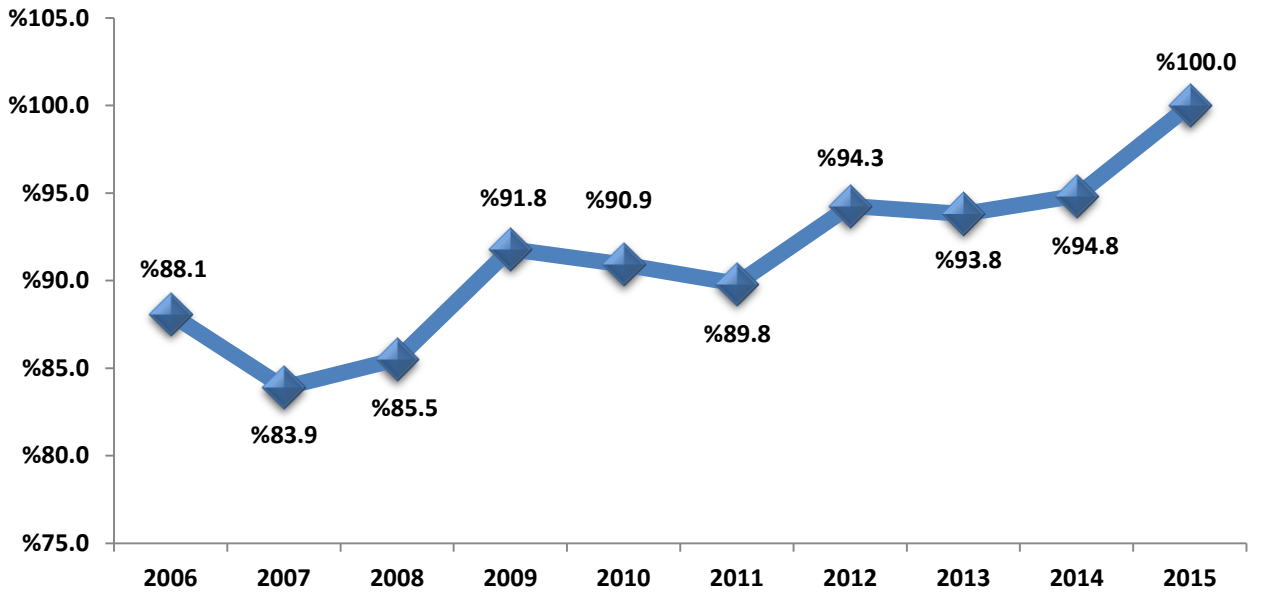

من جدول (14) وشكل (18) و (19) السابقين يتضح ما يلي:

1) حسب القضايا الواردة:

- بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة (3157) قضية خلال فترة الدراسة.
- ارتفع عدد القضايا خلال بعض الفترات ، وجاءت الفترة من عام 2012م حتى عام 2013م الأكثر ارتفاعاً وبنسبة تغير بلغت (22.6%).
- جاء عام 2007م أعلى الأعوام من حيث عدد القضايا ، حيث بلغت نسبته (12.5%) ، يليه عام 2009م بنسبة (11.8%).
- وعلى العكس من ذلك جاءت أكبر فترة انخفاض لعدد القضايا في عام 2011م عن عام 2010م ، حيث بلغت نسبة التغير لها (23.7%).
- جاء عام 2012م بأقل عدد للقضايا حيث بلغ (252) قضية ، وبنسبة (8.0%) من إجمالي القضايا الواردة خلال الفترة.

2) حسب القضايا المنظورة:

- بلغ إجمالي عدد القضايا المنظورة (3267) قضية خلال فترة الدراسة.
- جاء الارتفاع في عدد القضايا خلال بعض الفترات ، وكانت الفترة من عام 2006م حتى عام 2007م هي الفترة الأكثر ارتفاعاً وبنسبة تغير بلغت (48.0%).
- جاء عام 2007م أعلى الأعوام من حيث عدد القضايا حيث بلغت نسبته (13.7%) ، يليه عام 2009م بنسبة (12.7%).
- وبالمقابل جاءت أكبر فترة انخفاض لعدد القضايا من عام 2007م حتى عام 2008م ، حيث بلغت نسبة التغير لها (24.4%).
- جاء عام 2012م بأقل عدد للقضايا حيث بلغ (261) قضية ، وبنسبة (8.0%) من إجمالي القضايا المنظورة خلال الفترة.

3) حسب القضايا المتصرف فيها:

- بلغ إجمالي عدد القضايا المتصرف فيها (2967) قضية خلال فترة الدراسة.
- وكما في القضايا الواردة والمنظورة نلاحظ أن الارتفاع والانخفاض جاء بنفس الفترات مع اختلاف بسيط في نسب التغير للقضايا المتصرف فيها ، حيث بلغ أعلى ارتفاع في نسبة التغير خلال الفترة من عام 2006م حتى عام 2007م حيث بلغت (41.0%).
- جاء أعلى عدد للقضايا بنسبة (12.8%) في عام 2009م.
- أما أكبر انخفاض في نسبة التغير جاء في عام 2008م عن عام 2007م بنسبة تغير بلغت (22.9%) .
- كما جاءت أقل القضايا المتصرف فيها عدداً في عامي 2011م و 2012م بنسبة (8.3%) لكلٍ منهما من الإجمالي الكلي للقضايا المتصرف فيها خلال فترة الدراسة.

4) حسب نسبة الإنجاز:

- بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية (90.8%) خلال فترة الدراسة.
- شهدت نسبة الإنجاز ارتفاعاً بشكلٍ عام خلال فترة الدراسة، أما الانخفاض فيعتبر بسيطاً خلال الفترة ، حيث جاءت أقل نسبة إنجاز في عام 2007م بنسبة (83.9%) ، عن عام 2006م والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه (88.1%).
- ثم عاودت النسبة الانخفاض بشكل متواصل خلال الفترة من عام 2009م حتى عام 2011م بالنسب التالية (91.8%، 90.9%، 89.8%) على الترتيب.
- وأخيراً انخفضت نسبة الإنجاز في عام 2013م بنسبة (93.8%) عن عام 2012م.
- أما بقية الأعوام فقد ارتفعت فيها نسبة الإنجاز ، حيث جاءت أعلى نسبة إنجاز في عام 2015م وبنسبة (100.0%).

ثانياً: قضايا جنايات الأحداث الواردة حسب مجموعات الجرائم:

جدول (15) إجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث الواردة إلى النيابات حسب مجموعات الجرائم خلال الفترة 2006 – 2015م

مجموعات الجرائم / السنوات	الاعتداء على النفس	الخطف والقبض والحجز	الاعتداء على العرض والسمعة	الاعتداء على مال الغير	البنوك	المخدرات والخمور	أخرى	الإجمالي	نسبة التغير من عام لآخر
2006	87	15	42	95	2	7	87	335	-
2007	107	33	44	156	1	3	52	396	%18.2
2008	117	32	37	122	14	7	30	359	%9.3-
2009	126	22	39	155	7	10	12	371	%3.3
2010	88	16	39	171	2	7	14	337	%9.2-
2011	64	14	24	138	1	10	6	257	%23.7-
2012	70	18	31	101	1	9	22	252	%1.9-
2013	69	35	24	131	7	31	12	309	%22.6
2014	57	13	29	118	2	37	17	273	%11.7-
2015	63	11	36	95	3	47	13	268	%1.8-
الإجمالي	848	209	345	1282	40	168	265	3157	
النسبة للإجمالي	%26.9	%6.6	%10.9	%40.6	%1.3	%5.3	%8.4	%100.0	

شكل (٢٠) إجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث الواردة إلى النيابات حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

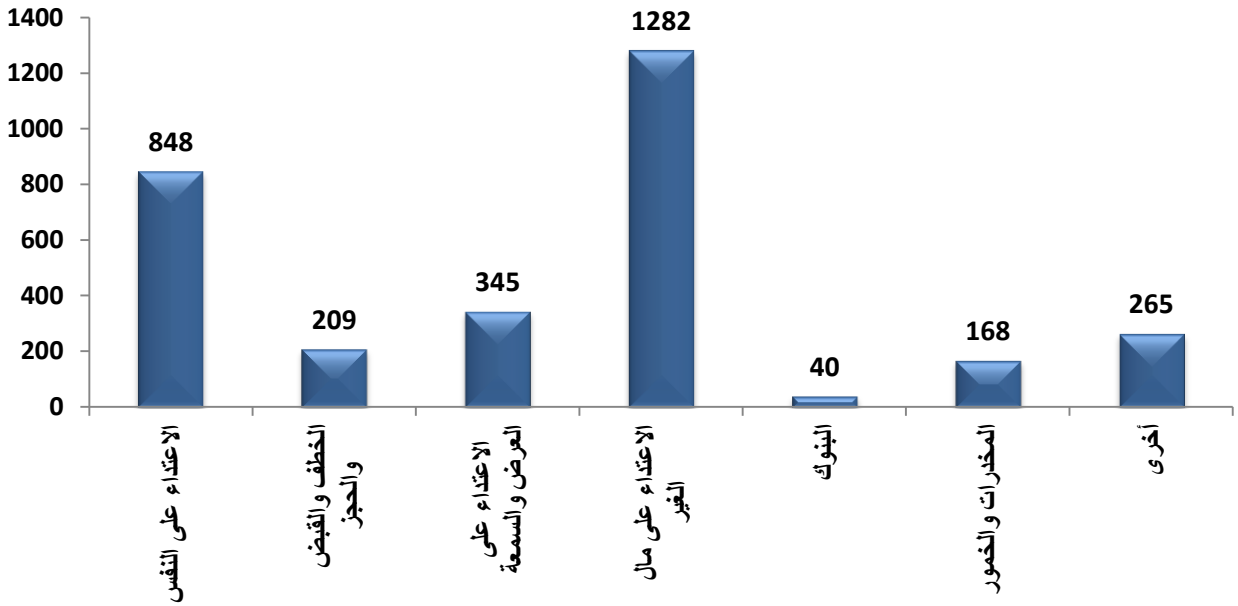

من جدول (15) وشكل (20) السابقين يتضح ما يلي:

- **بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة (3157) قضية خلال الفترة 2006 - 2015م ، ويمكن توزيعها وفقاً للتالي:**

1) حسب مجموعات الجرائم:

- تحتل قضايا جرائم الاعتداء على مال الغير المرتبة الأولى بين إجمالي القضايا بنسبة (40.6%) خلال الفترة المحددة ، ثم جرائم الاعتداء على النفس بنسبة (26.9%) ، وبعدها جرائم الاعتداء على العرض والسمعة بنسبة (10.9%) ، وتليها جرائم الخطف والقبض والحجز بنسبة (6.6%).
- في المقابل جاءت قضايا جرائم البنوك كأقل عدد للقضايا الواردة ، وبنسبة (1.3%) ، ثم جرائم المخدرات والخمور بنسبة (5.3%) من إجمالي القضايا الواردة خلال فترة الدراسة.

2) حسب السنوات:

- كما ذكر سابقاً ، جاء عام 2007م بأعلى عدد للقضايا الواردة ، حيث بلغ عددها (396) قضية ، وجاءت فيها قضايا الاعتداء على مال الغير كأعلى عدد للقضايا حيث بلغ عددها (156) قضية و بنسبة (39.4%)، تليها قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (27.0%).

- ثم يأتي عام 2009م بعدد قضايا بلغ (371) قضية وبنسبة (11.8%) من الإجمالي الكلي خلال فترة الدراسة ، وجاءت فيه قضايا الاعتداء على مال الغير بأعلى نسبة حيث بلغت (41.8%) ، ثم قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (34.0%).

- في حين جاء عام 2012م بأقل عدد للقضايا خلال فترة الدراسة ، حيث كانت أعلى نسبة فيه لقضايا الاعتداء على مال الغير بعدد (101) قضية وبنسبة (40.1%) ، تليها قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (27.8%).

ثالثاً: قضايا جنايات الأحداث المنظورة حسب مجموعات الجرائم:

جدول (16) إجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث المنظورة حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة 2006 – 2015م

مجموعات الجرائم / السنوات	الاعتداء على النفس	الخطف والقبض والحجز	الاعتداء على العرض والسمعة	الاعتداء على مال الغير	البنوك	المخدرات والخمور	أخرى	الإجمالي	نسبة التغير من عام لآخر
2006	81	13	49	99	2	6	52	302	-
2007	130	34	40	161	1	4	77	447	%48.0
2008	93	29	46	122	8	7	33	338	%24.4-
2009	135	27	40	168	13	11	20	414	%22.5
2010	104	17	36	162	2	6	14	341	%17.6-
2011	64	16	30	151	1	7	6	275	%19.4-
2012	82	15	31	99	1	13	20	261	%5.1-
2013	79	37	24	140	7	23	13	323	%23.8
2014	62	13	27	126	2	41	20	291	%9.9-
2015	65	14	38	100	3	45	10	275	%5.5-
الإجمالي	895	215	361	1328	40	163	265	3267	
النسبة للإجمالي	%27.4	%6.6	%11.0	%40.6	%1.2	%5.0	%8.1	%100.0	

شكل (٢١) إجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث المنظورة حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

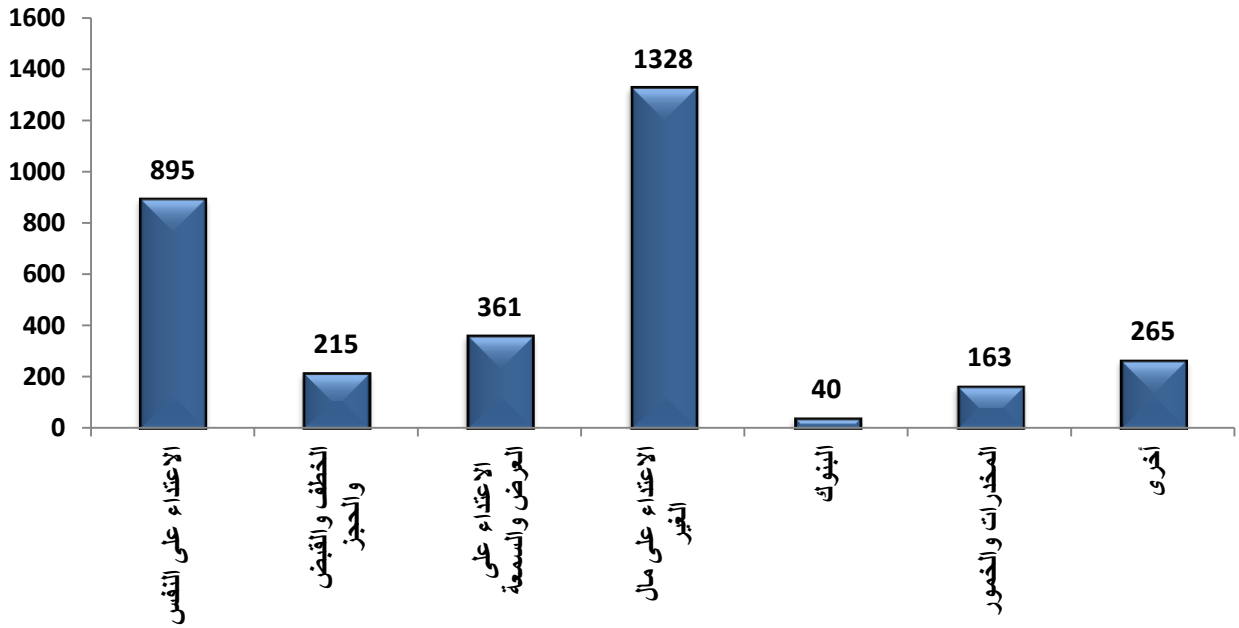

من جدول (16) وشكل (21) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا المنظورة (3267) قضية خلال الفترة 2006 - 2015م ، ويمكن توزيعها وفقاً للتالي :

1) حسب مجموعات الجرائم:

- تحتل قضايا جرائم الاعتداء على مال الغير المرتبة الأولى بنسبة (40.6%) ، يلي ذلك جرائم الاعتداء على النفس بنسبة (27.4%) ، وبعدها جرائم الاعتداء على العرض والسمعة بنسبة (11.0%) ، ثم جرائم الخطف والقبض والحجز بنسبة (6.6%).
- بينما جاءت قضايا جرائم البنوك بأقل عدد للقضايا وبنسبة (1.2%) ، تليها جرائم المخدرات والخمور بنسبة (5.0%) من إجمالي القضايا المنظورة خلال فترة الدراسة.

2) حسب السنوات:

- أيضاً كما ذكر سابقاً ، نلاحظ أن عام 2007م جاء بأعلى عدد للقضايا المنظورة حيث بلغ (447) قضية ، وجاءت فيها قضايا الاعتداء على مال الغير كأعلى عدد للقضايا بنسبة (36.0%)، تليها قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (29.1%).

- ثم يأتي عام 2009م بعدد قضايا بلغ (414) وبنسبة (12.7%) من الإجمالي الكلي خلال فترة الدراسة ، وجاءت فيه قضايا الاعتداء على مال الغير بأعلى نسبة حيث بلغت (40.6%) ، ثم قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (32.6%).

- وجاء عام 2012م بعدد (261) قضية وهو الأقل عدداً للقضايا خلال فترة الدراسة ، وكانت أعلى نسبة فيه لقضايا الاعتداء على مال الغير بعدد (99) قضية وبنسبة (37.9%) ، تليها قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (31.4%).

رابعاً: قضايا جنايات الأحداث المتصرف فيها حسب مجموعات الجرائم:

جدول (17) إجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث المتصرف فيها حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة 2006 – 2015م

مجموعات الجرائم / السنوات	الاعتداء على النفس	الخطف والقبض والحجز	الاعتداء على العرض والسمعة	الاعتداء على مال الغير	البنوك	المخدرات والخمور	أخرى	الإجمالي	نسبة التغير من عام لآخر
2006	67	11	45	91	2	6	44	266	-
2007	104	30	34	146	1	4	56	375	%41.0
2008	71	29	40	110	8	4	27	289	%22.9-
2009	120	27	37	156	12	10	18	380	%31.5
2010	88	15	35	153	2	6	11	310	%18.4-
2011	51	15	29	139	1	7	5	247	%20.3-
2012	77	12	31	92	1	13	20	246	%0.4-
2013	70	34	22	135	7	23	12	303	%23.2
2014	54	13	27	122	2	39	19	276	%8.9-
2015	65	14	38	100	3	45	10	275	%0.4-
الإجمالي	767	200	338	1244	39	157	222	2967	
النسبة للإجمالي	%25.9	%6.7	%11.4	%41.9	%1.3	%5.3	%7.5	%100.0	

شكل (٢٢) إجمالي عدد قضايا جنايات الأحداث المتصرف فيها حسب مجموعات الجرائم
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

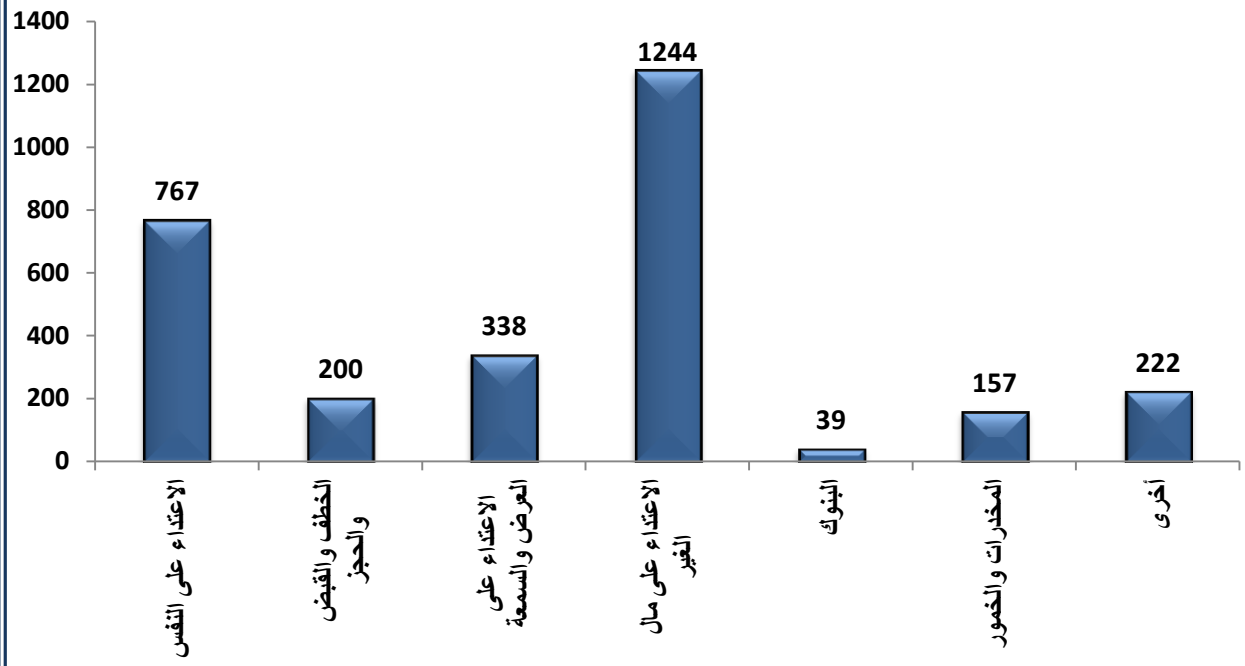

من جدول (17) وشكل (22) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد القضايا المتصرف فيها (2967) قضية خلال الفترة 2006 - 2015م ، ويمكن توزيعها وفقاً للتالي :

1) حسب مجموعات الجرائم:

- تحتل قضايا جرائم الاعتداء على مال الغير المرتبة الأولى بنسبة (41.9%) ، يلي ذلك جرائم الاعتداء على النفس بنسبة (25.9%) ، وبعدها جرائم الاعتداء على العرض والسمعة بنسبة (11.4%) ، ثم جرائم الخطف والقبض والحجز بنسبة (6.7%).
- بينما جاءت قضايا جرائم البنوك بأقل عدد للقضايا وبنسبة (1.3%) ، تليها جرائم المخدرات والخمور بنسبة (5.3%) من إجمالي القضايا المتصرف فيها.

2) حسب السنوات:

- يتضح هنا أن عام 2009م جاء بأعلى عدد للقضايا المتصرف فيها خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ (380) قضية ، وجاءت قضايا جرائم الاعتداء على مال الغير فيه بالمرتبة الأولى بنسبة (41.1%) ، تليها قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (31.6%).

- ثم يأتي عام 2007م بعدد قضايا بلغ (375) قضية وبنسبة (12.6%) من الإجمالي الكلي خلال فترة الدراسة ، وجاءت فيه قضايا الاعتداء على مال الغير بأعلى نسبة حيث بلغت (38.9%) ، ثم قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (27.7%).

- جاء عام 2012م بأقل عدد للقضايا خلال فترة الدراسة ، حيث كانت أعلى نسبة فيه لقضايا الاعتداء على مال الغير بنسبة (37.4%) ، تليها قضايا الاعتداء على النفس بنسبة (31.3%).

خامساً: عدد مرتكبي جرائم جنايات الأحداث حسب الجنسية والنوع:

جدول (18) إجمالي عدد مرتكبي قضايا جنايات الأحداث حسب الجنسية والنوع
خلال الفترة 2006 – 2015م

الجنسية والنوع / السنوات	كويتي				غير كويتي				الإجمالي	النسبة للإجمالي
	ذكر	أنثى	غير مبين	الإجمالي	ذكر	أنثى	غير مبين	الإجمالي		
2006	363	14		377	411			411	788	%9.9
2007	459	10		469	529	19	1	549	1018	%12.8
2008	394	7	1	402	372	9		381	783	%9.8
2009	449	8		457	508	15	1	524	981	%12.3
2010	392	20	2	414	429	14		443	857	%10.8
2011	351	10	2	363	286	5		291	654	%8.2
2012	317	8		325	319	14		333	658	%8.3
2013	338	12		350	439	10	1	450	800	%118.3
2014	328	18		346	320	10		330	676	%8.5
2015	391	25		416	324	15		339	755	%9.5
الإجمالي	3782	132	5	3919	3937	111	3	4051	7970	%100.0

ملاحظة : غير مبين هو المتهم الذي لم يتم إدخال بيان نوعه في النظام.

شكل (٢٣) إجمالي عدد مرتكبي قضايا جنايات الأحداث حسب الجنسية
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

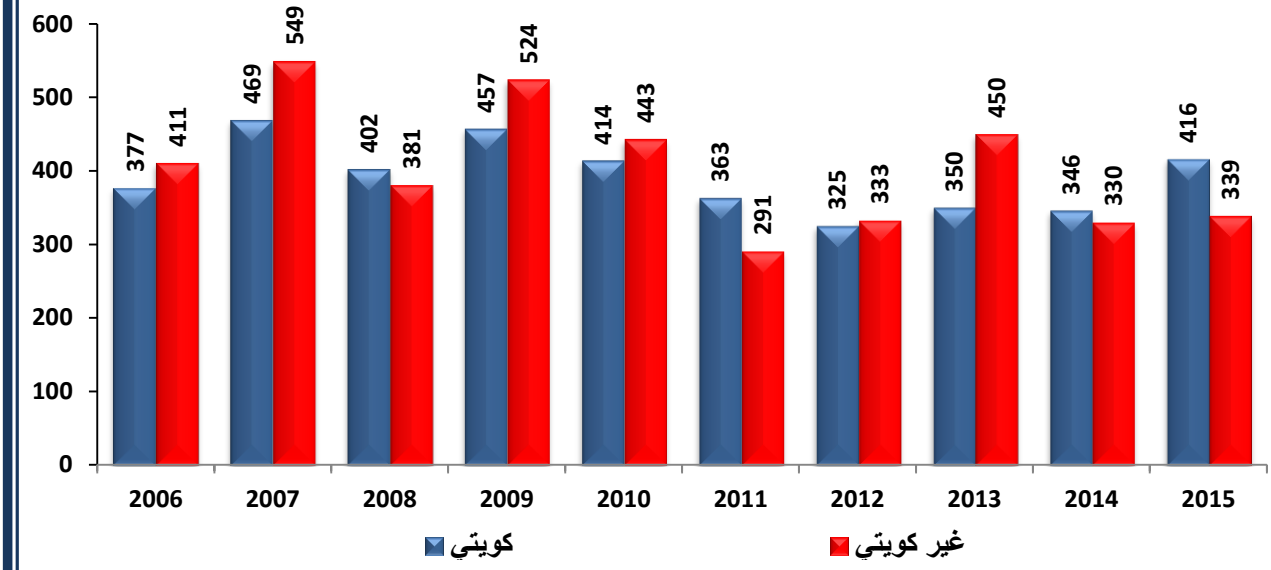

شكل (24) إجمالي عدد مرتكبي قضايا جنايات الأحداث حسب النوع
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

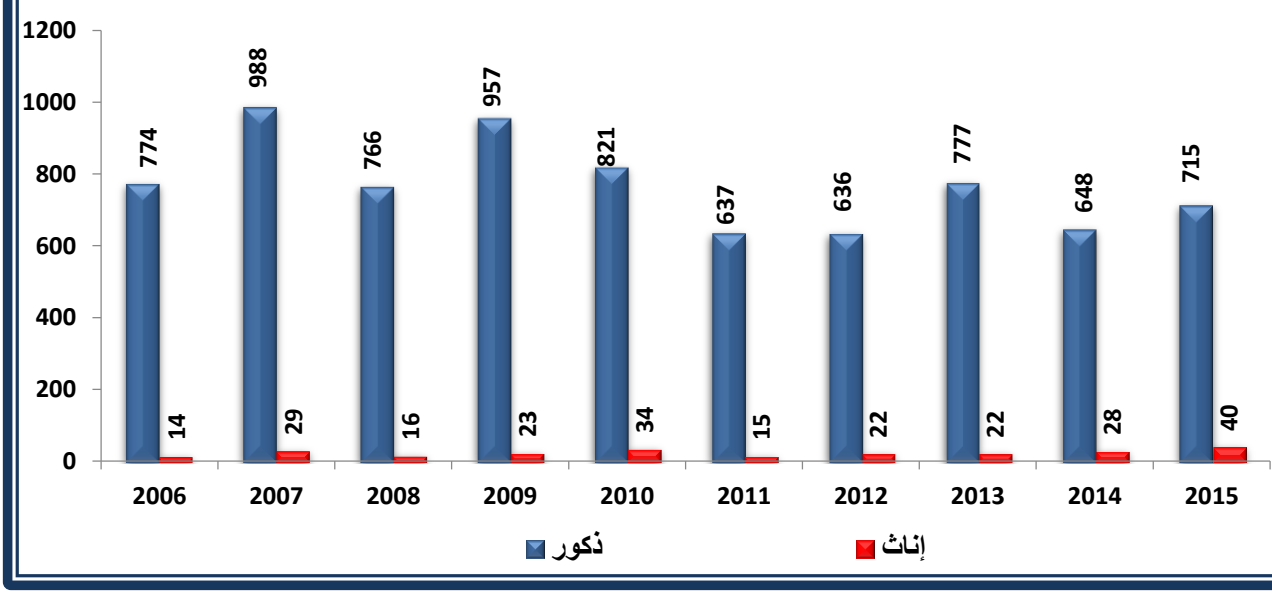

من جدول (18) وشكل (23) و (24) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ الإجمالي الكلي لعدد مرتكبي قضايا جنايات الأحداث (7970) خلال الفترة 2006 – 2015م يمكن توزيعها وفقاً للتالي:

1) حسب الجنسية:

- تظهر البيانات الموضحة أعلاه أن مرتكبي جرائم جنايات الأحداث الأكثر عدداً من غير الكويتيين حيث بلغ عددهم (4051) حدثاً وبنسبة (50.8%) ، وهي تشكل نصف عدد المرتكبين تقريباً.
- بينما بلغ عدد مرتكبي جرائم جنايات الأحداث من الكويتيين (3919) وبنسبة (49.2%) من الإجمالي الكلي.

2) حسب النوع:

- من الواضح أن الذكور بشكل عام هم الأكثر عدداً بارتكاب الجرائم مقارنةً بعدد الإناث خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ عددهم (7719) حدثاً وبنسبة (96.9%) من الإجمالي ، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد في المجتمع الكويتي بالإضافة إلى أن الذكور أكثر استهتاراً وتهوراً من الإناث.
- بينما بلغ عدد الأحداث الإناث (243) حدثاً وبنسبة (3.0%) من الإجمالي ، ويمكن ملاحظة أن عدد الأحداث المواطنين والغير مواطنين من الإناث يتراوح بين (14–40) متهمة خلال فترة الدراسة ، ونلاحظ زيادة عددهن في عام 2015م حيث أنه أعلى عدد خلال فترة الدراسة ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى التفسير الخاطئ لمفهوم الحريات الشخصية وأيضاً ضعف الوازع الديني.

3) حسب السنوات:

- جاء أعلى عدد لمرتكبي جرائم جنح الأحداث في عام 2007م حيث بلغ (1018) وبنسبة (12.8%) من الإجمالي الكلي ، وقد بلغ عدد الكويتيين فيها (469) حدث وبنسبة (46.1%) ، بينما بلغ عدد (549) حدثاً من غير الكويتيين وبنسبة (53.9%).

- وبعدها يأتي عام 2009م بنسبة (12.3%)، ثم عام 2010م حيث بلغت النسبة فيه (10.8%) من إجمالي عدد المرتكبين خلال الفترة المحددة.

- في حين جاء عام 2011م الأقل عدداً لمرتكبي الجرائم بعدد (654) وبنسبة (8.2%) ، حيث بلغ عدد الكويتيين فيه (363) حدثاً ، في حين بلغ عدد غير الكويتيين (291) حدثاً.

سادساً: عدد مرتكبي جرائم جنايات الأحداث حسب النيابات:

جدول (19) إجمالي عدد مرتكبي قضايا جنايات الأحداث حسب النيابات
خلال الفترة 2006 – 2015م

النيابات / السنوات	العاصمة	حولي	الأحمدي	الجهراء	الفروانية	مبارك الكبير	مباحث الأحداث	الإجمالي	نسبة التغير من عام لآخر
2006	68	71	100	283	165	40	61	788	-
2007	59	75	161	373	175	60	115	1018	%29.2
2008	54	100	142	221	142	44	80	783	%23.1-
2009	48	96	141	293	253	58	92	981	%25.3
2010	62	93	127	302	153	32	88	857	%12.6-
2011	48	49	99	206	146	47	59	654	%23.7-
2012	26	95	69	222	153	34	59	658	%0.6
2013	43	112	103	274	183	37	48	800	%21.6
2014	50	119	80	182	176	38	31	676	%15.5-
2015	48	155	139	195	171	37	10	755	%11.7
الإجمالي	506	965	1161	2551	1717	427	643	7970	
النسبة للإجمالي	%6.3	%12.1	%14.6	%32.0	%21.5	%5.4	%8.1	%100.0	

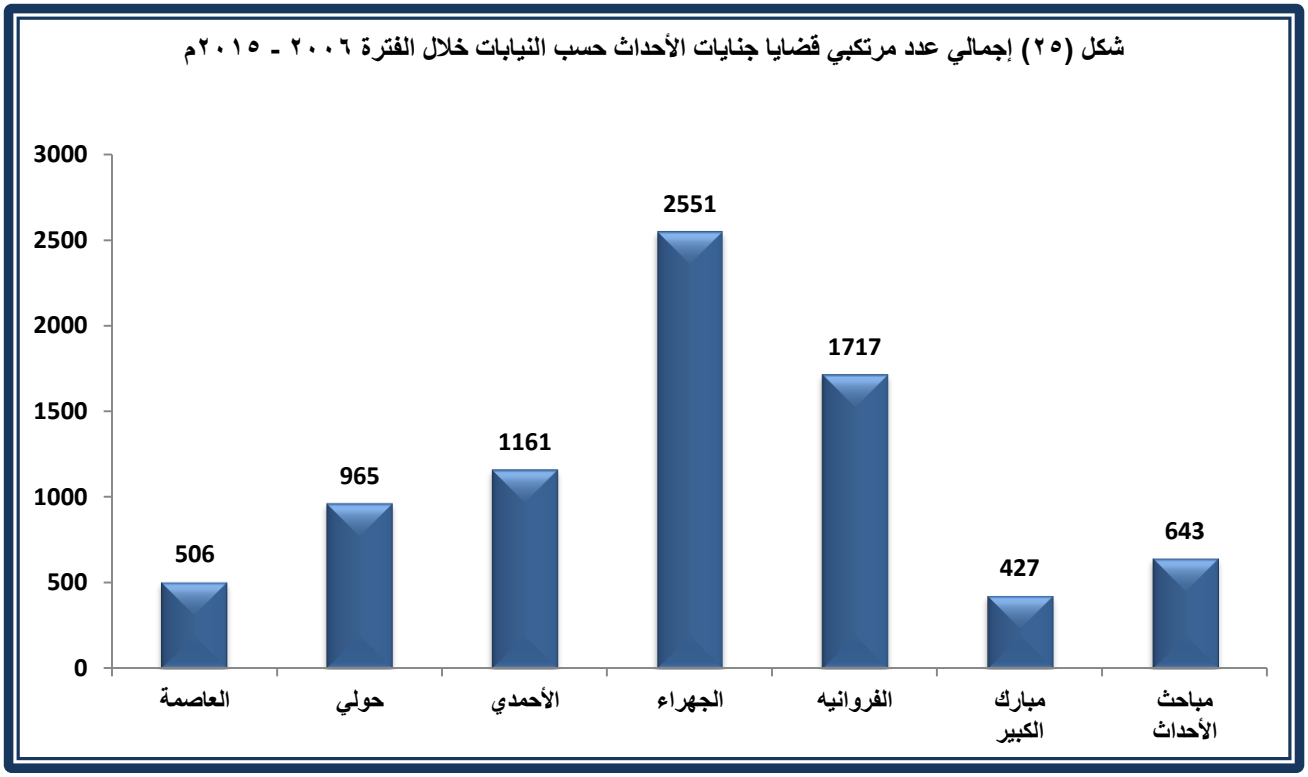

من جدول (19) وشكل (25) السابقين يتضح ما يلي:

يمكن توزيع الإجمالي الكلي لعدد مرتكبي قضايا جنايات الأحداث وفقاً للتالي :

1) حسب النيابات:

- جاء أعلى عدد لمرتكبي جرائم جنايات الأحداث في نيابة الجهراء وبنسبة بلغت (32.0%) ، وهي تشكل الثلث من إجمالي عدد مرتكبي الجرائم ، تليها نيابة الفروانية بنسبة (21.5%) ، وبعدها نيابة الأحمدي بنسبة (14.6%)، ثم نيابة حولي ومباحث الأحداث بنسبة (12.1%) و(8.1%) على الترتيب.

- في حين جاءت نيابتي مبارك الكبير والعاصمة بنسب منخفضة وهي (5.4%) و(6.3%) على الترتيب.

2) حسب السنوات:

- كما ذكر سابقاً ، فإن عام 2007م جاء بأعلى عدد لمرتكبي الجرائم خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ (1018) متهم ، وكانت نيابة الجهراء الأكثر عدداً للمرتكبين ، حيث بلغ عددهم (373) متهم وبنسبة (36.6%) ، ثم جاءت نيابتي الفروانية والأحمدي بنسب بلغت (17.2%) و(15.8%) على الترتيب من إجمالي عام 2007م.
- كما جاء عام 2011م والذي كان الأقل عدداً للمتهمين بعدد (654) متهم ، حيث جاء فيه أكبر عدد للمرتكبين في نيابة الجهراء بعدد (206) متهم وبنسبة (31.5%) ، ثم نيابة الفروانية بنسبة (22.3%) من إجمالي عام 2011م.

3) حسب نسبة التغير:

- نلاحظ خلال فترة الدراسة أن هناك تباين في نسب التغير لعدد مرتكبي الجرائم تتراوح بين الارتفاع والانخفاض وذلك لارتباطها الطردي مع عدد القضايا ، حيث يمكننا ملاحظة التشابه في ارتفاع وانخفاض عدد القضايا وعدد مرتكبيها ، مع اختلاف بسيط في النسب وذلك لوجود أكثر من متهم في القضية الواحدة.
- ارتفع عدد القضايا خلال بعض الفترات ، وكانت الفترة من عام 2006م حتى عام 2007م الأكثر ارتفاعاً وبنسبة تغير بلغت (29.2%).
- وعلى العكس من ذلك جاء الانخفاض أعلاه في عام 2011م بنسبة (23.7%) عن العام السابق له.

سابعاً: عدد الأحكام الصادرة على مرتكبي جرائم قضايا جنايات الأحداث بالمحكمة الكلية:

جدول (20) إجمالي عدد الأحكام الصادرة بالمحكمة الكلية بحق مرتكبي قضايا جنايات الأحداث خلال الفترة 2006 – 2015م

السنوات / الأحكام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الإجمالي	النسبة للإجمالي
عدد القضايا المحالة للمحكمة الكلية	278	302	348	331	242	338	271	252	368	293	3023	-
الحبس أقل من 6 شهور	28	31	20	13	2	4	2	1	6	4	111	%1.8
من 6 شهور إلى أقل من عام	12	15	6	5	4	6	6		4	3	61	%1.0
من عام إلى أقل من 3 أعوام	37	40	61	40	38	57	72	44	59	36	484	%7.8
من 3 أعوام إلى أقل من 5 أعوام	19	19	28	26	14	31	37	22	31	34	261	%4.2
من 5 أعوام إلى أقل من 10 أعوام	34	18	53	23	15	24	29	10	25	23	254	%4.1
من 10 أعوام إلى أقل من 15 أعوام	9	10	20	7	14	5	13	1	9	9	97	%1.6
من 15 عام إلى أقل من 20 عام		1	3	4			1			5	14	%0.2
الغرامة	21	33	49	35	14	59	38	34	47	37	367	%5.9
الامتناع عن النطق بالعقاب	94	97	83	108	87	119	51	49	70	80	383	%6.2
الحجز أو الإيداع في المدرسة الإصلاحية	40	54	29	33	45	46	21	59	59	52	438	%7.1
التسليم للوالدين او الوصي او القيم	2	5	2	9	3	1	1	5	2		30	%0.5
وضعه تحت الاختبار القضائي	39	49	61	63	95	52	45	87	106	72	669	%10.8
البراءة	163	152	160	205	146	229	129	136	204	132	1656	%26.8
أخرى	80	58	99	127	42	84	94	75	137	103	899	%14.5
إجمالي الأحكام	578	582	674	698	519	717	539	523	759	590	6179	%100.0
نسبة التغير من عام لأخرى	-	%0.7	%15.8	%3.6	%25.6-	%38.2	%24.8-	%3.0-	%45.1	%22.3-		

ملاحظة (1) : القضايا هي المحالة من النيابات إلى المحكمة الكلية وعلى ضوئها صدرت الأحكام بحق المتهمين.

ملاحظة (2) : ارتفاع عدد الأحكام الصادرة سببه أن المتهم يصدر بحقه غالباً أكثر من حكم.

شكل (٢٦) إجمالي عدد الأحكام الصادرة بالمحكمة الكلية بحق مرتكبي قضايا جرائم جنايات الأحداث
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥م

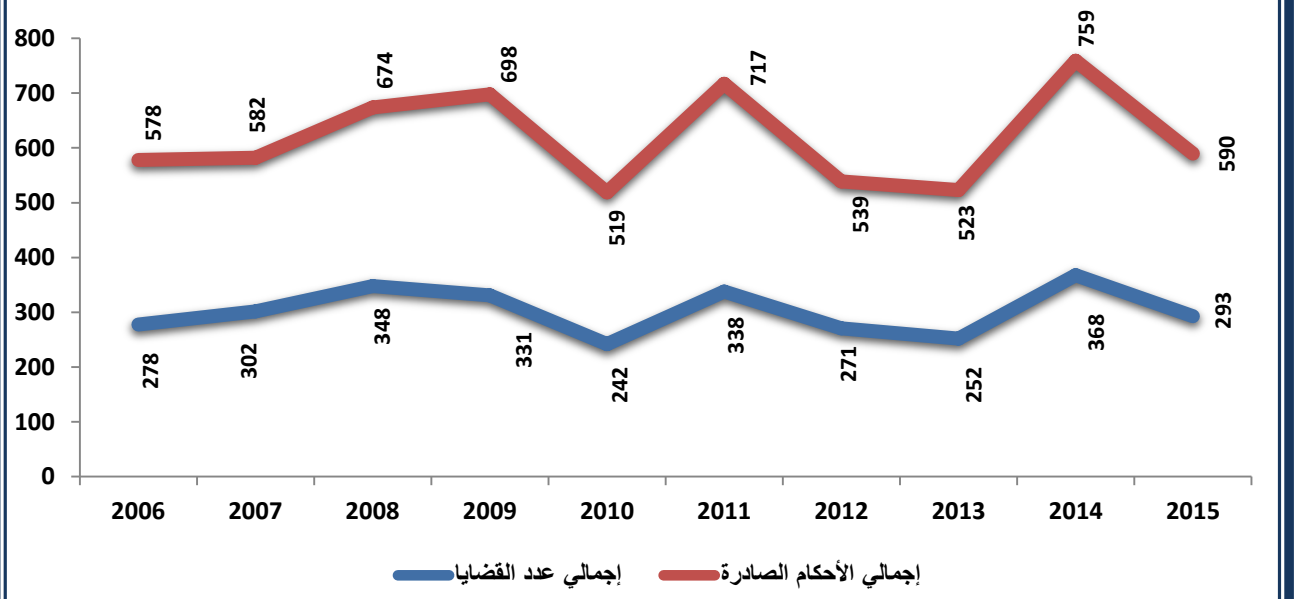

من جدول (20) وشكل (26) السابقين يتضح ما يلي:

1) حسب عدد القضايا المحالة للمحكمة الكلية:

- بلغ الإجمالي الكلي للقضايا المحالة للمحكمة الكلية من النيابات (3023) قضية خلال الفترة 2006 - 2015م.
- جاء عام 2014م بأعلى عدد للقضايا خلال فترة الدراسة وبنسبة (12.2%) من اجمالي عدد القضايا.
- أما أقل عدد للقضايا جاء في عام 2010م بنسبة (8.0%) من الإجمالي.

2) حسب السنوات:

- جاء أعلى عدد للأحكام الصادرة خلال فترة الدراسة في عام 2014م بنسبة (12.3%) ، يليه عام 2011م بنسبة (11.6%)، ثم عامي 2009م و 2008م بالنسب التالية (11.3%) و (10.9%) على الترتيب.
- في حين جاء عام 2010م بأقل عدد للأحكام الصادرة بنسبة (8.4%).

3) حسب الأحكام الصادرة:

- بلغ إجمالي الأحكام الصادرة على مرتكبي الجرائم بالمحكمة الكلية (6179) حكم خلال فترة الدراسة.
- يتبين لنا من خلال توزيع الأحكام الصادرة بحق مرتكبي قضايا جنايات الأحداث خلال الفترة 2006 - 2015م ، أن حكم البراءة يمثل نسبة (26.8%) وهو الأكثر حكماً بحق الأحداث ، يليه حكم وضع الحدث تحت الاختبار القانوني بنسبة (10.8%).
- بينما جاء حكم (15 عام – أقل من 20 عام) الأقل حكماً بين الأحكام بنسبة (0.2%) خلال فترة الدراسة.

4) حسب نسبة التغير:

- ارتفعت نسبة التغير للأحكام الصادرة من عام لآخر خلال الفترة من عام 2006م حتى عام 2009م ثم عاودت ارتفاعها خلال عامي 2011م و 2014م ، حيث كان عام 2014م الأكثر ارتفاعاً بنسبة (45.1%).
- أما الانخفاض في عدد الأحكام الصادرة فقد جاء أعلاه في عام 2010م بنسبة (25.6%)، يليها انخفاضاً متواصلاً خلال الفترة من عام 2012م حتى عام 2013م ، ثم عاود الانخفاض مرةً أخرى في عام 2015م بنسبة (22.3%).

ثامناً: التوقعات المستقبلية:

بعد دراسة قضايا جنايات الأحداث وتطور أعدادها خلال الفترة 2006 – 2015م ،أصبح من الممكن التنبؤ بأعداد القضايا خلال الخمس سنوات القادمة 2016 - 2020م ، وذلك من خلال الجداول التالية:

1) حسب القضايا الواردة:

جدول (21) عدد قضايا جنايات الأحداث الواردة المتوقعة خلال الفترة 2016 – 2020م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2016	183	282	381
2017	173	292	410
2018	172	298	424
2019	173	302	432
2020	174	305	436
متوسط الفترة	175	296	417

أدنى : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.
أعلى : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %.

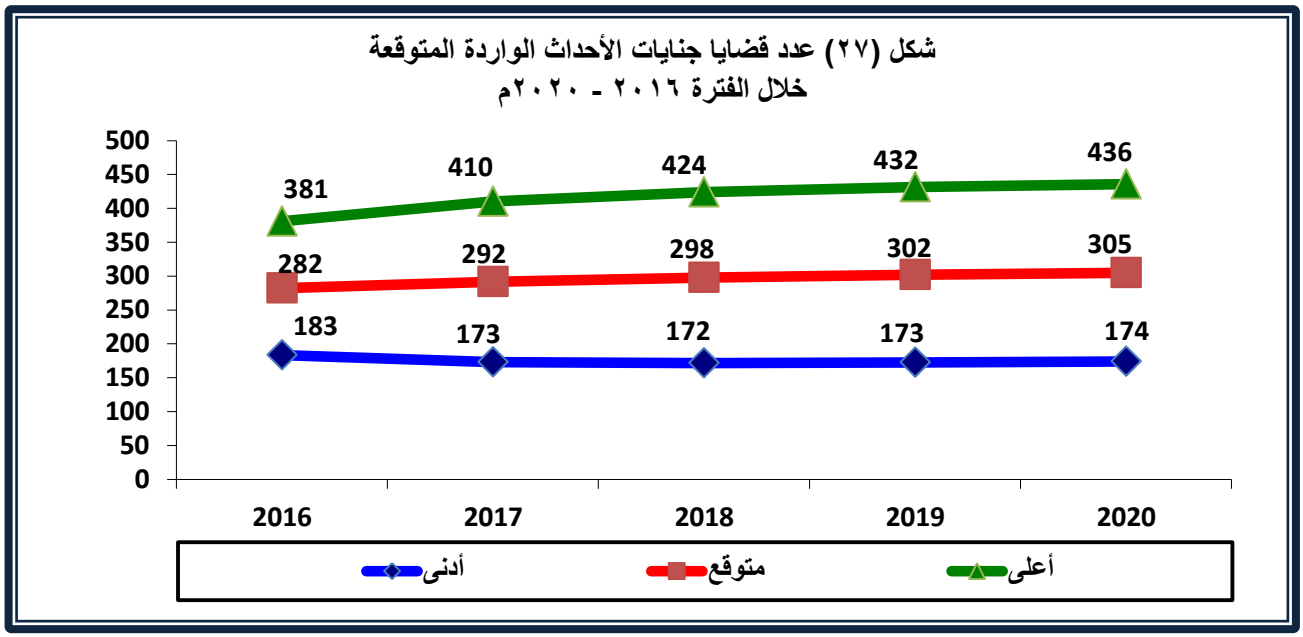

من الجدول (21) والشكل (27) السابقين يتضح ما يلي:

بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنايات الأحداث الواردة (296) قضية ، وبحد أدنى (175) قضية ، وبحد أعلى (417) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

2) حسب القضايا المنظورة:

جدول (22) عدد قضايا جنايات الأحداث المنظورة المتوقعة خلال الفترة 2016 – 2020م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2016	169	317	465
2017	174	324	475
2018	175	325	476
2019	175	326	476
2020	175	326	476
متوسط الفترة	174	324	473

أدنى : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %
أعلى : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %

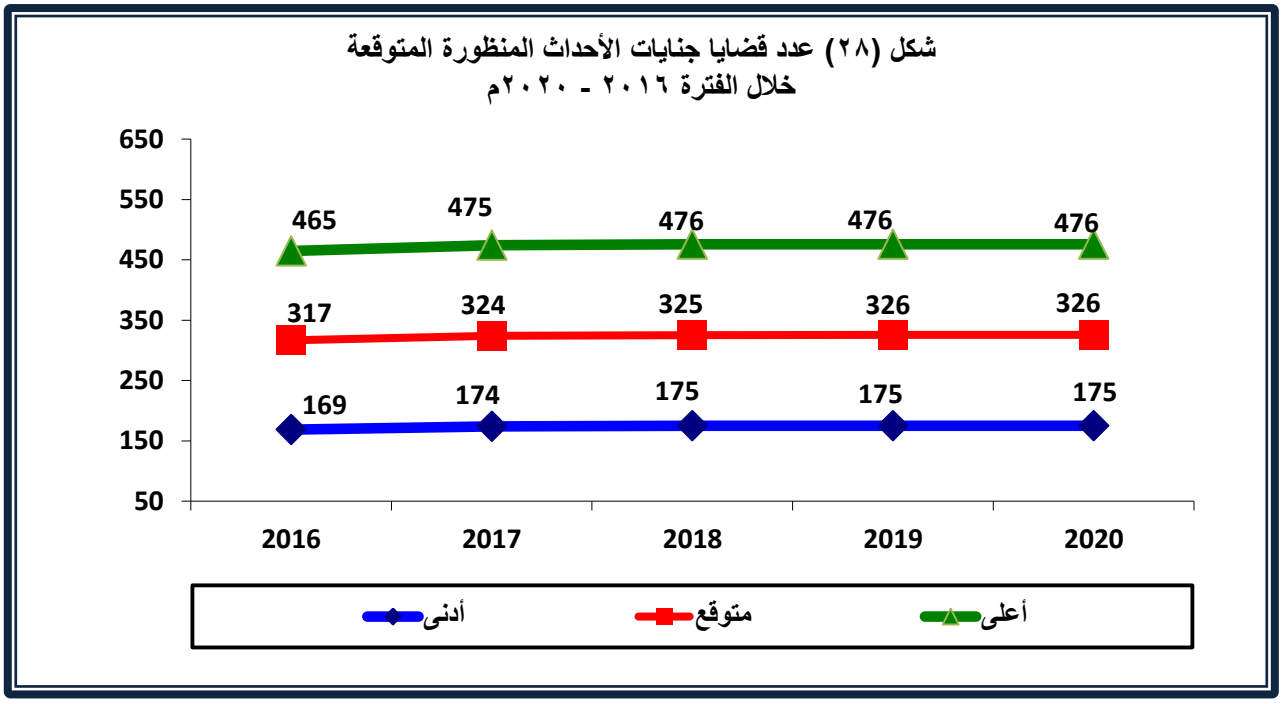

من الجدول (22) والشكل (28) السابقين يتضح ما يلي :

بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنايات الأحداث المنظورة (324) قضية ، وبحد أدنى (174) قضية ، وبحد أعلى (473) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

3) حسب القضايا المتصرف فيها:

جدول (23) عدد قضايا جنايات الاحداث المتصرف فيها المتوقعة خلال الفترة 2016 – 2020م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2016	198	285	371
2017	193	290	387
2018	193	292	392
2019	193	293	394
2020	194	294	394
متوسط الفترة	194	291	387

أدنى : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %
أعلى : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %

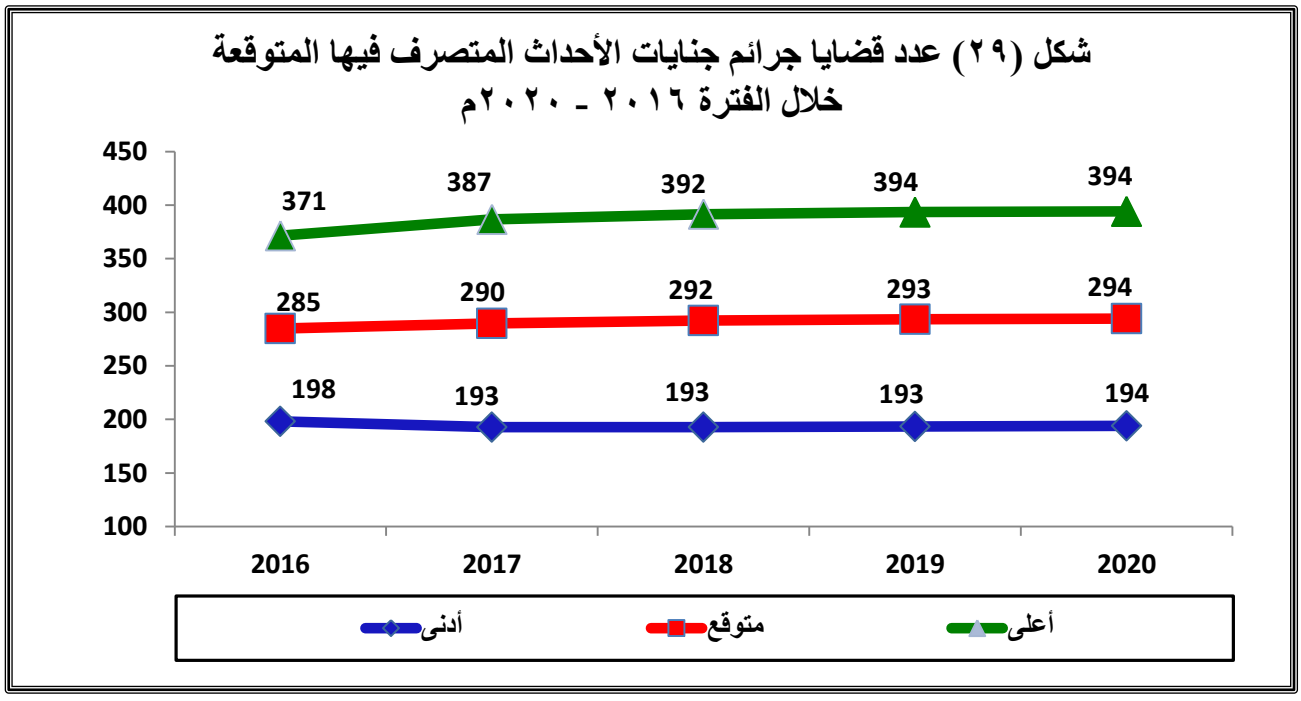

من الجدول (23) والشكل (29) السابقين يتضح ما يلي :

بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنايات الأحداث المتصرف فيها (291) قضية ، وبحد أدنى (194) قضية ، وبحد أعلى (387) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

4) حسب مرتكبي الجرائم:

جدول (24) عدد مرتكبي الجرائم في قضايا جنايات الأحداث المتوقعة خلال الفترة 2016 – 2020م

السنوات	أدنى	متوقع	أعلى
2016	555	772	990
2017	532	782	1033
2018	528	788	1048
2019	528	791	1054
2020	528	793	1057
متوسط الفترة	534	785	1036

أدنى : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %
أعلى : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95 %

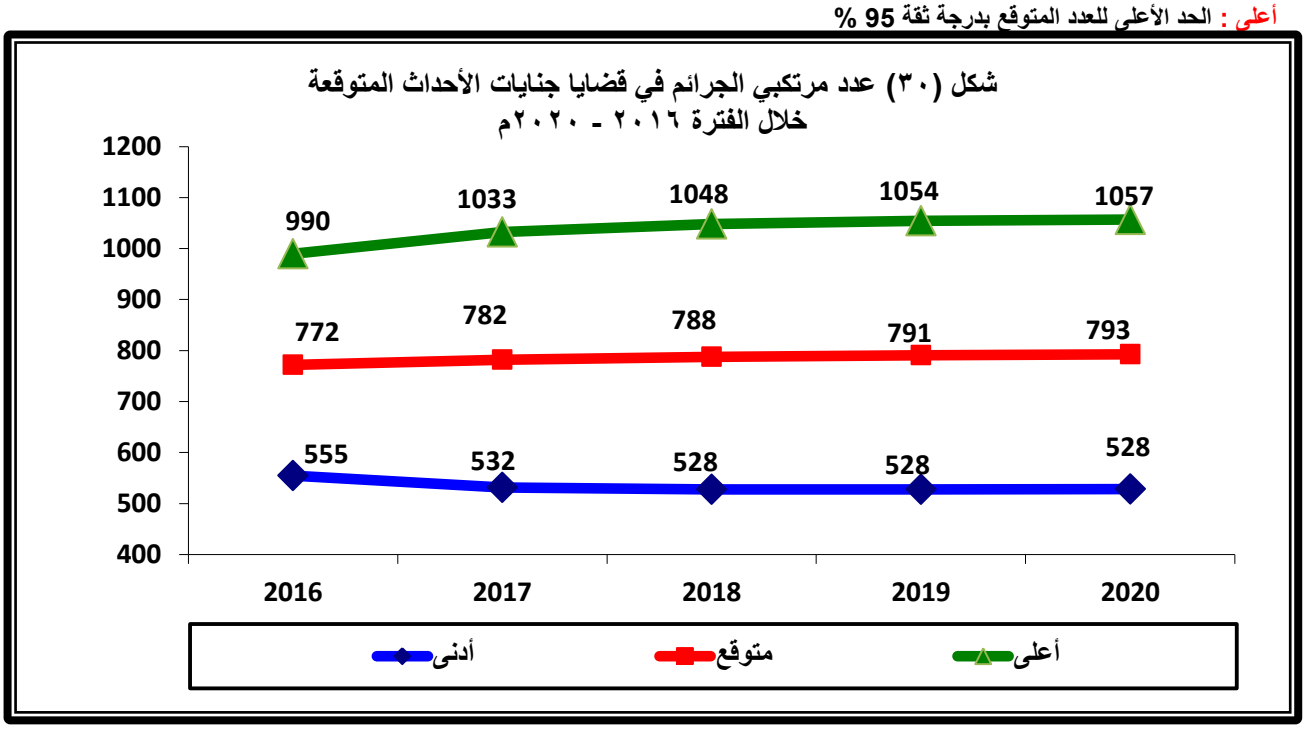

من الجدول (24) والشكل (30) السابقين يتضح ما يلي :

بلغ المتوسط السنوي لعدد مرتكبي الجرائم (785) متهم ، وبحد أدنى (534) متهم ، وبحد أعلى (1036) متهم ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

أهـــــم النتائـــــج

1) إجمالي قضايا جرائم الأحداث (جنح – جنايات)

- **شهدت القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها انخفاضاً وارتفاعاً بشكلٍ عام ومترابط خلال الفترة 2006 - 2015م.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا الواردة (17870) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المنظورة (18018) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ الإجمالي الكلي لعدد القضايا المتصرف فيها (17355) قضية خلال فترة الدراسة.**

- شهدت نسبة الإنجاز ارتفاعاً متواصلاً خلال الخمس أعوام الأخيرة من بداية عام 2011م حتى عام 2015م بالنسب التالية (94.2%، 94.6%، 96.5%، 96.8%، 99.8%).
- بلغ الإجمالي الكلي لعدد مرتكبي جرائم الأحداث (31060) متهم خلال فترة الدراسة.
- شهد معدل مرتكبي الجرائم لكل 100,000 نسمة من السكان انخفاض وارتفاع بشكل عام خلال فترة الدراسة وبلغ أعلى معدل (125) متهم في عام 2007م ،أما أقل معدل بلغ (63) متهم في عام 2012م.

2) إجمالي قضايا الأحداث (جنح)

- **بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة (14713) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ إجمالي عدد القضايا المنظورة (14750) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ إجمالي عدد القضايا المتصرف فيها (14387) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية (97.5%) خلال فترة الدراسة ، وكان أعلاها عام 2015م بنسبة (99.7%).**
- **بلغ الإجمالي الكلي للقضايا المحالة للمحكمة الكلية من النيابات (13107) قضية.**
- **بلغ إجمالي الأحكام الصادرة على المتهمين (16543) حكم خلال فترة الدراسة.**
-

- تحتل قضايا جرائم (مخالفة قانون المرور) المرتبة الأولى بين إجمالي القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال فترة الدراسة .
- بلغ الإجمالي الكلي لعدد مرتكبي قضايا جنح الأحداث (23090) خلال الفترة 2006 – 2015م.
- تظهر الدراسة أن أكثر مرتكبي جرائم جنح الأحداث من المواطنين أي حاملي الجنسية الكويتية حيث بلغ عددهم (14503) حدثاً وبنسبة (62.8%).

- جاء أعلى عدد لمرتكبي جرائم جنح الأحداث في نيابة الجهراء وبنسبة بلغت (25.0%) ، وهي تشكل الربع من إجمالي عدد مرتكبي الجرائم .
- جاء عام 2007م بأعلى عدد لمرتكبي الجرائم حيث بلغ عددهم (3133) متهم ، في حين جاء عام 2012م بأقل عدد للمتهمين حيث بلغ (1745) متهم خلال فترة الدراسة.
- تظهر البيانات أن الذكور بشكل عام هم الأكثر ارتكاباً للجرائم مقارنةً بعدد الإناث.
- يتبين لنا من خلال توزيع الأحكام الصادرة بحق مرتكبي قضايا جنح الأحداث خلال فترة الدراسة أن حكم الغرامة هو الأكثر حكماً بحق الأحداث ، يليه حكم وضع الحدث تحت الاختبار القانوني.
- بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنح الأحداث الواردة المتوقعة (2516) قضية ، وبحد أدنى (971) قضية ، وبحد أعلى (4061) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.
- بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنح الأحداث المنظورة المتوقعة (2437) قضية ، وبحد أدنى (873) قضية ، وبحد أعلى (4001) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.
- بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنح الأحداث المتصرف فيها المتوقعة (2478) قضية ، وبحد أدنى (913) قضية ، وبحد أعلى (4043) قضية خلال الفترة 2016 - 2020م ، وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.
- بلغ المتوسط السنوي لعدد مرتكبي الجرائم المتوقع (2349) متهم ، وبحد أدنى (1546) متهم ، وبحد أعلى (3151) متهم ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

3) إجمالي قضايا الأحداث (جنايات)

- **بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة (3157) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ إجمالي عدد القضايا المنظورة (3267) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغ إجمالي عدد القضايا المتصرف فيها (2967) قضية خلال فترة الدراسة.**
- **بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية (90.8%) خلال فترة الدراسة ، وكان أعلاها في عام 2015م بنسبة (100.0%).**
- **بلغ الإجمالي الكلي للقضايا المحالة للمحكمة الكلية من النيابات (3023) قضية.**
- **بلغ إجمالي الأحكام الصادرة على مرتكبي الجرائم بالمحكمة الكلية (6179) حكم خلال فترة الدراسة.**
- **أن حكم البراءة يمثل نسبة (26.8%) وهو الأكثر حكماً بحق الأحداث ، يليه حكم وضع الحدث تحت الاختبار القانوني بنسبة (10.8%).**
-

- تحتل قضايا جرائم (الاعتداء على مال الغير) المرتبة الأولى بين إجمالي القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال فترة الدراسة .
- بلغ الإجمالي الكلي لعدد مرتكبي قضايا جنايات الأحداث (7970) خلال فترة الدراسة .
- تظهر الدراسة أن مرتكبي جرائم جنايات الأحداث الأكثر عدداً من الغير كويتيين حيث بلغ عددهم (4051) حدثاً وبنسبة (50.8%) ، وهي تشكل نصف عدد المرتكبين تقريباً.
- جاء أعلى عدد لمرتكبي جرائم جنايات الأحداث في نيابة الجهراء وبنسبة بلغت (32.0%) ، وهي تشكل الثلث من إجمالي عدد مرتكبي الجرائم.

- جاء عام 2007م بأعلى عدد لمرتكبي الجرائم حيث بلغ (1018) متهم ، في حين جاء عام 2011م بأقل عدد للمتهمين بعدد (654) متهم خلال فترة الدراسة.
- كما يتبين لنا أن الذكور بشكل عام هم الأكثر ارتكاباً للجرائم مقارنةً بعدد الإناث خلال فترة الدراسة ، ويرجع ذلك إلى عادات وتقاليد المجتمع الكويتي بالإضافة إلى أن الذكور أكثر استهتاراً وتهوراً من الإناث.
- بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنايات الأحداث الواردة المتوقعة (296) قضية ، وبحد أدنى (175) قضية ، وبحد أعلى (417) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.
- بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنايات الأحداث المنظورة المتوقعة (324) قضية ، وبحد أدنى (174) قضية ، وبحد أعلى (473) قضية ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.
- بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا جنايات الاحداث المتصرف فيها المتوقعة (291) قضية ، وبحد أدنى (194) قضية ، وبحد أعلى (387) قضية ، خلال الفترة 2016- 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.
- بلغ المتوسط السنوي لعدد مرتكبي الجرائم المتوقع (785) متهم ، وبحد أدنى (534) متهم ، وبحد أعلى (1036) متهم ، خلال الفترة 2016 - 2020م وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95%.

الخلاصـــة والتوصيـــات

المورد البشري من أهم موارد المجتمع والأحداث هم نواة أي مجتمع ليزدهر ويسير إلى الأمام ، وللحد من انحراف الأحداث يجب أن تتضافر الجهود وتجتمع الأطراف المعنّية لوضع تصور شامل وآليات يمكن تطبيقها ، وذلك من خلال :

1) دعوة الجهات المعنيّة سواء حكومية كانت أم أهلية إلى التركيز على المجهودات والتدابير الوقائية من الجريمة والانحراف قبل حدوثه واتباع أساليب الوقاية المبكرة وأن تعطى هذه الفئة العمرية نصيبها من الاهتمام والتقدير.
2) يأتي دور الأسرة الكويتية بتوفير بيئة عائلية مناسبة تقوم بدورها في زرع القيم الدينية والاجتماعية ، وتقوية القيم الأسرية بين أفرادها من خلال مناخ اجتماعي يتميز بالحب والرعاية والتقدير ، فهي الركيزة الأساسية في بناء الأفراد اجتماعياً ونفسياً.
3) توعية الآباء والمربين بالأساليب التربوية والنفسية السليمة وتكثيف برامج التوعية والارشاد التعرف على وسائل الوقاية والعلاج وللاستفادة قدر الإمكان لمواجهة الانحراف.
4) ضرورة اهتمام المدارس بالطلبة عن طريق بحث ودراسة ظروفهم الاجتماعية والنفسية وتنمية المواهب والقدرات الإبداعية لديهم وكذلك إعادة النظر بالمناهج المدرسية وعمل دورات للمدرسين للتفاعل الاجتماعي مع الطلبة.
5) تعد رعاية الأحداث هي الخط الأول في الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، ويجب على الجميع بذل الجهود والتعاون الكامل فيما بينهم من أجل بناء جيل أفضل يخدم الوطن في كافة الميادين والمجالات حيث أن جرائم الأحداث ظاهرة اجتماعية شأن بقية الظواهر الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية.

6) اهتمام وسائل الإعلام بالتركيز على إبراز القيم الاجتماعية من خلال إعداد البرامج التربوية الدينية والاجتماعية والثقافية مع الرقابة الجادة على ما يتم تقديمة لتوعية ووقاية الشباب.

7) العمل على إنشاء قناة فضائية هادفة للشباب تحاكي ثقافتهم ومتطلباتهم.

8) تشجيع الشباب على العمل الحرفي والمهني وتوظيف طاقتهم في الأعمال التطوعية بما يشعرهم بالفخر والنجاح والقدرة على الإنجاز.

9) استثمار أوقات فراغ الشباب وامتصاص طاقاتهم عن طريق النشاطات الاجتماعية ومن ثم يأتي دور المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى وجمعيات النفع العام ومراكز تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية لحمايتهم من الإنحراف.

10) توفير خدمات علاجية نفسية وإرشادية وبرامج تدريبية عن طريق متخصصين مؤهلين لمعالجة المشكلات التي يعاني منها الشباب.

11) إطلاق رسائل توعوية هادفة عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ، باستخدام شخصيات لامعة مؤثرة ذات أفكار عصرية تحرك مشاعرهم وتترك فيهم الأثر ليشعر الأحداث بقيمتهم وإنسانيتهم .

12) العمل على تطوير التشريعات الوضعية والنظم السائدة لتشمل الجانب الوقائي للأحداث.

13) أن يتم وضع خطة شاملة من خلال مؤتمر يشارك فيه متخصصين في جميع المجالات على أن يتم فيه طلب صياغة مشروع عام تتقيد فيه الدولة بكل مرافقها وأنشطتها لإيجاد حل مشترك لظاهرة انحراف وجنوح الأحداث وكيفية رعايتهم.

المـراجـــع

- دراسة أسباب جنوح الأحداث وطرق علاجها.

(إعداد إدارة الإحصاء والبحوث - وزارة العدل 2006م).

- دراسة الظروف الاجتماعية للأحداث المنحرفين وأثرها على انحرافاتهم.

(إعداد قسم الدراسات والإحصاء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل).

- دراسة جنوح الأحداث بين مقتضيات الواقع ومتطلبات الحداثة.

(إعداد السيد / ناصر أحمد العمار).

- دراسة حول الأحداث الجانحين العائدين للانحراف بعد تركهم دور الرعاية الاجتماعية.

(إعداد قسم الدراسات والإحصاء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل).

- بحث عن الأحداث الجانحين.

(إعداد المحامي / محمد علي صايغ).

- دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والجهات الإدارية المعنية بهم في الدول الأعضاء.

(إعداد الدكتور مصطفى حجازي لعام 2010م).

- العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث.

(إعداد وعد إبراهيم خليل الأمير لعام 2013م).

- إحصائيات جرائم الأحداث (جنح – جنايات) خلال الأعوام من 2006 حتى 2015م مصدرها النظام الآلي لإدارة تطوير النظم بوزارة العدل.

تم بحمد الله